

# إنقاذ السلام في جنوب السودان

**يُحظر النشر حتى الساعة 00:01 توقيت غرينتش من يوم 7 يناير/كانون الثاني 2010**



© تيم موكاكا 22 سبتمبر/أيلول 2009

ضحايا هجوم وقع في دوك باديب، ولاية جونقلي

الشهر الـ 12 التالية حاسمة لمستقبل السودان فمع الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق السلام الشامل لعام 2005 الذي وضع حدًا لحرب أهلية مدمرة، كان جنوب السودان قد تعرض لتفاقم العنف. في عام 2009 قتل نحو 2500 شخص وفر نحو 350 ألفًا من بيوقتهم. ومع الانتخابات والاستفتاء اللذان يلوحان في الأفق، تعتبر صفقة السلام هشة والعنف يُرجح أن يتزايد ما لم يتدخل المجتمع الدولي بشكل نشط جنوب السودان من أقل المناطق نمواً في العالم. فالفقر ممزوجاً باقتصار قدرة الحكومة والمنظمات الإنسانية على الاستجابة للأزمات وتوصيل المساعدات، يُفاقم من احتمال تجدد النزاع.

لقد أظهر سكان جنوب السودان قدرة تحمل فانقة لقدرتهم على الخروج هكذا من عقود من الحرب وإذا كان لهم أمل في المستقبل، فهم بحاجة على وجه السرعة للتنمية والحماية من العنف، إن السودان يواجه تحديات كثيرة معقدة متداخلة، لكن إذا تحرك المجتمع الدولي الآن، فسوف يستطيع التغلب عليهم.



# ملخص

ها هو السودان يقف عند مفترق الطريق بعد أن أصبح أمامه 12 شهراً لتحديد مستقبله كأكبر دولة أفريقية.

في يناير/كانون الثاني تم توقيع اتفاق السلام الشامل مما أوحى بعهد جديد من الأمل. الاتفاق الموقع بين الحكومة المركزية السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وضع حدًّا بشكل رسمي لحرب أهلية مدمرة، خلقت زهاء مليوني قتيل وأربعة ملايين نازح بلا مسكن. وجاء اتفاق السلام الشامل بمكاسب هامة – وإن كانت هشة – لجنوب السودان، ومنها تأسيس حكومة جنوب السودان التي تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي، وتحسينات هائلة طرأت على بعض المجالات، مثل عودة الكثير من النازحين واللاجئين إلى بيوتهم، والتوسع في الأسواق المحلية والتجارة.

وبعد خمس سنوات، فإن اتفاق السلام الشامل قد أصبح هشًّا للغاية والعنف اخذ يتزايد من جديد. الوضع الإنساني، وهو بالفعل أحد أسوأ الأوضاع في العالم، آخذ في التدهور، وفي أعين أغلب سكان الجنوب العاديين، فلم تشهد فترة ما بعد الحرب إصلاحات هامة.

## مدنيون في خطر

كان عام 2009 بالغ العنف على سكان الجنوب أكثر من 2500 شخص قُتلوا وفر 350 ألفًّا من بيوتهم. وهذه حصيلة أعلى من حصيلة العنف في دارفور – وهو النزاع الأشهر في أعين الغرب فيما يخص السودان، وحيث الوضع الإنساني مقلقاً للغاية هو أيضاً. والكثير من العنف يقع في مناطق ريفية منعزلة، حيث توجد المجتمعات المحلية الأكثر فقرًا والأصعب في الوصول إليها. والكثير من الضحايا هم النساء والأطفال. وفي هجوم على قرية في ولاية جونقلي في أغسطس/آب 2009، مات نحو 161 شخصاً، وأغلبهم من النساء والأطفال<sup>1</sup>.

العنف له مصادر كثيرة وفي بعض الأحيان متداخلة فالتوترات بين سكان الشمال والجنوب في السودان، منها ما يخص تنفيذ اتفاق السلام الشامل، أسفرت عن مواجهات داخل وحدات الجيش الشمالية الجنوبية المشتركة. والتنافس على الموارد الطبيعية مصحوباً بتقسيم ملكية الأسلحة الصغيرة يؤوج العنف بين قبائل جنوب السودان المتعددة . والمنطقة أيضاً مستمرة في التأثر بهجمات جيش مقاومة الرب، وهو جماعة متمردين ذات أصول تعود لشمال أو غندي.

ورغم تحرك حكومة جنوب السودان من أجل نزع أسلحة المدنيين وبناء قوة شرطية جديدة، ورغم حضور بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان، ومهمتها من بين مهام أخرى كثيرة حماية المدنيين؛ فإن سكان الجنوب العاديون مستمرون في هاجحة التهديدات اليومية لسلامتهم وعلى الحكومة وبعثة حفظ سلام الأمم المتحدة التحرك سريعاً لحماية المدنيين من العنف.

## الوفاء بالاحتياجات العاجلة للأزمة

أدى افتقاد الأمان – مصحوباً بنمط تساقط الأمطار الغريب في عام 2009 – إلى تدهور حاد في الوضع الإنساني. فالمزروعات خربت، وسبل العيش دُمرت، وأنشطة التنمية المطلوبة بشدة تعطلت، مما يؤدي بدوره إلى تصاعد احتمالات المزيد من العنف.

وجراء حجم المنطقة الشاسع وغياب البنية التحتية، فإن قدرة المنظمات الإنسانية على بلوغ المحتججين في جنوب السودان تعرضت على طول الخط للصعوبات . فهناك أقل من 50 كيلومتراً من الطرق المرصوفة في المنطقة بأسرها، وتتركز في العاصمة جوبا وأثناء المواسم المطيرة لا يمكن بلوغ الكثير من المناطق برأً أو جواً لأسباب عديدة قد يضيق بدوره من الانفراجة الصغيرة المفتوحة.

إن قدرة المنظمات الدولية والحكومة المحلية والمجتمع المدني على التحضر للأزمات والاستجابة لها بحاجة للتعزيز، بما في ذلك تحسين القدرة على بلوغ المناطق النائية والإعدادالأفضل لخريطة توضح المخاطر. لكن يجب ألا يُهمنا ذلك عن الحاجة الماسة لجلب التنمية إلى جنوب السودان

## حاجة ماسة للتنمية

الثقة الشعبية في اتفاق السلام الشامل تدهورت كثيراً جراء تزايد افتقاد الأمان ممزوجاً ببطء الحصول على "إيرادات السلام"، ويشمل خدمات ضرورية كال المياه والرعاية الصحية وإتاحة فرص العمل وكسب الرزق وتجهيز البنية التحتية.

إن حجم الحاجة في جنوب السودان – وهي منطقة تماثل تقريباً مساحة فرنسا – ضخم و لا يمكن تخيله. فمؤشرات التنمية الإنسانية هناك في الحضيض. وأقل من نصف السكان ثناهم المياه النظيفة. والنساء الحوامل في جنوب السودان أكثر عرضة للوفاة من المضاعفات المتعلقة بالحمل أكثر من أي امرأة في أي مكان آخر في العالم. وواحد من كل سبعةأطفال يموت قبل بلوغ عامه الخامس ونحو 90 في المائة من نساء جنوب السودان لا يمكنهن القراءة أو الكتابة

بعد عقود من الحرب والإهمال، ليس من المثير للدهشة أن المانحون وحكومة جنوب السودان ناضلوا من أجل تسليم المساعدات التنموية . لكن أخطاء يصعب على سكان جنوب السودان تحملها قد أرتكبت : تصميم نظام مساعدات المنطقة معيب، مما قد أدى لتأخيرات كثيرة في تمويل أهم المشروعات المطلوبة. مع التركيز على مؤشرات اتفاق السلام الشامل دون تحديد مؤشرات إدارية مطبقة، لم تستطع حكومة جنوب السودان على تكريس الاهتمام الكافي للتنمية

## عام حرج ينتظرنا

الشهور الـ12 التالية حرج للغاية فلدي توقيع اتفاق السلام الشامل، تم الاتفاق على فترة انتقالية من عام 2005 إلى 2011، وفيها لابد من تنفيذ عدد من المؤشرات الأساسية . إلا أن التنفيذ متقطع للغاية عن جدوله وتدخل أطراف الاتفاق العام الأخير من ال فترة الانتقالية تجد عدة مشاكل على الطريق. فاثنان من الفعاليات الهامة – الانتخابات الوطنية في أبريل/نيسان 2010 والاستفتاء في يناير /كانون الثاني 2011 حيث سيصوت الجنوبيون علىبقاء جزءاً من السودان أو الانفصال – يمكن أن تؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار إذا لم يتأهب لهما جميع الفاعلين. القضايا الأساسية مثل ترسيم الحدود الغربية بالنفط بين الجنوب والشمال ومشاركة الثروة النفطية وغيرها من الارباح ما زالت لم يتم الاتفاق حولها

وقد أظهر شعب جنوب السودان قدرة فائقة على التحمل بعد خروجهم من أحد أطول حروب أفريقيا وأكثرها دموية. وإذا كان هناك أمل في المستقبل، وإذا كان السلام المستدام ليتحقق، فيهم حاجة ماسة إلى الأمن والتنمية ودعم أكبر من باقي العالم

إن أزمات جنوب السودان المعقدة تتطلب منهجاً متعدد المسارات، ويجب أن يشمل ثلاثة أهداف أساسية محددة أدناه(المزيد من التوصيات التفصيلية في الجزء الخاص بالنتائج).

### 1 تخفيف وطأة النزاع وحماية المدنيين

- على حكومة السودان وحكومة جنوب السودان التعاون بدعم من صاموني اتفاق السلام الشامل، على تسوية عدة قضايا تسبق فعاليات اتفاق السلام الشامل، لا سيما استفتاء 2011 وما يليه من أحداث.
- على حكومة جنوب السودان – بمساندة من شركاءها الدوليين – تجاوز نزع أسلحة المدنيين و تعزيز قدراتها العسكرية والبوليسية كي توفر أمناً داخلياً فعالاً وحماية للمدنيين.
- على مجلس الأمن بالأمم المتحدة أن يركز على منح حماية المدنيين الأولوية ضمن

تكليفات بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان والنظر فيما إذا كانت البعثة بحاجة لمزيد من الموارد للوفاء بالتزاماتها كما كلفت.

- يجب أن تضع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان أدلة إرشادية واضحة وتدريج لجميع العاملين للأمن تحت ولادتها وأن تعزز حوارها مع المجتمعات المحلية
- يجب أن يعيد مجلس الأمن التركيز على جيش مقاومة الرب والضغط من أجل حل شامل لهذه المشكلة

## 2 تعزيز الإستعداد للأزمات والرد عليها

- يجب أن يزيد المانحون من التمويل المقدم للأزمات لجنوب السودان وأن يضمنوا إستعداد التمويل لمنظمات المجتمع المدني وليس هيئات الأمم المتحدة فقط. وعلى الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية تعزيز دعمها للمجتمع المدني المحلي والمؤسسات الكنسية، وهي غالباً الهيئات الوحيدة الفاردة على الوصول للمجتمعات السكانية المنعزلة
- على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يتجهز بالعاملين وأن يحضر لتنسيق الإستعداد للأزمات وأن يعزز من تحسين القدرة على بلوغ المناطق المحددة الخدمات.
- يجب أن تساهم التدخلات أثناء الأزمات في التنمية، عن طريق السعي لدى الضرورة للبحث عن بدائل لتوزيع الطعام وغيرها من ردود الفعل التي تحضن من الإنفاق الذاتي للمجتمعات المحلية.

## 3 التسريع بعجلة مد الخدمات ودعم حكومة جنوب السودان

- يجب أن تعزز حكومة جنوب السودان - بدعم من المانحين - من محسوبيتها المالية وأن تحسن من إدارتها للموارد الهامة من أجل توفير التنمية لسكان جنوب السودان
- يجب أن يوفر المانحون تمويلاً أكثر إنتظاماً وعلى مدى أبعد، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بمجال مد الخدمات (لا سيما الرعاية الصحية والتعليم والمياه الآمنة). ويجب أن يكون الهدف هو نقل توفير الخدمات إلى الحكومة، لكن يجب أن يحدث هذا في إطار زمني واقعي
- يجب على الجهات المانحة توفير دعم أكبر لتنمية البنية التحتية لجنوب السودان بمنحة الأولوية لبناء الطرق واصلاح المطارات، بما في ذلك ما يقع منها في المناطق النائية. ومن شأن هذا أن يُلائق السلطات وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان من بلوغ الواقع غير المستقرة بشكل سريع
- يجب على المانحون أن يزيدون ويعززون من المساعدات التقنية المقدمة للحكومة، مع قدر أكبر من الدعم للبني المحلية

# مقدمة

اتفاق السلام الشامل السوداني لعام 2005 الموقع بين الحكومة المركزية في الخرطوم والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وضع حدًّا لأحد أطول الحروب الأهلية الأفريقية وأكثرها دموية. النزاع الذي دام 21 عاماً خلف أكثر من مليوني قتيل وأربعة ملايين نازح، وأدى إلى تدمير الحياة وسبل العيش وكسب الرزق

وقد أتى توقيع اتفاق السلام الشامل بمكاسب هامة، وإن كانت هشة، لجنوب السودان. إذ وضع حداً بشكل رسمي لنزاع دام 21 عاماً. وحكومة جنوب السودان المتمتعة بشكل من أشكال الحكم الذاتي تم تشكيلها في العاصمة الإقليمية جوبا وفي عشر ولايات جنوبية. والسلام النسبي سمح للكثير من النازحين جراء الحرب بالعودة إلى ديارهم. وانتعشت الأسواق المحلية والتجارة مع البلدان المجاورة.

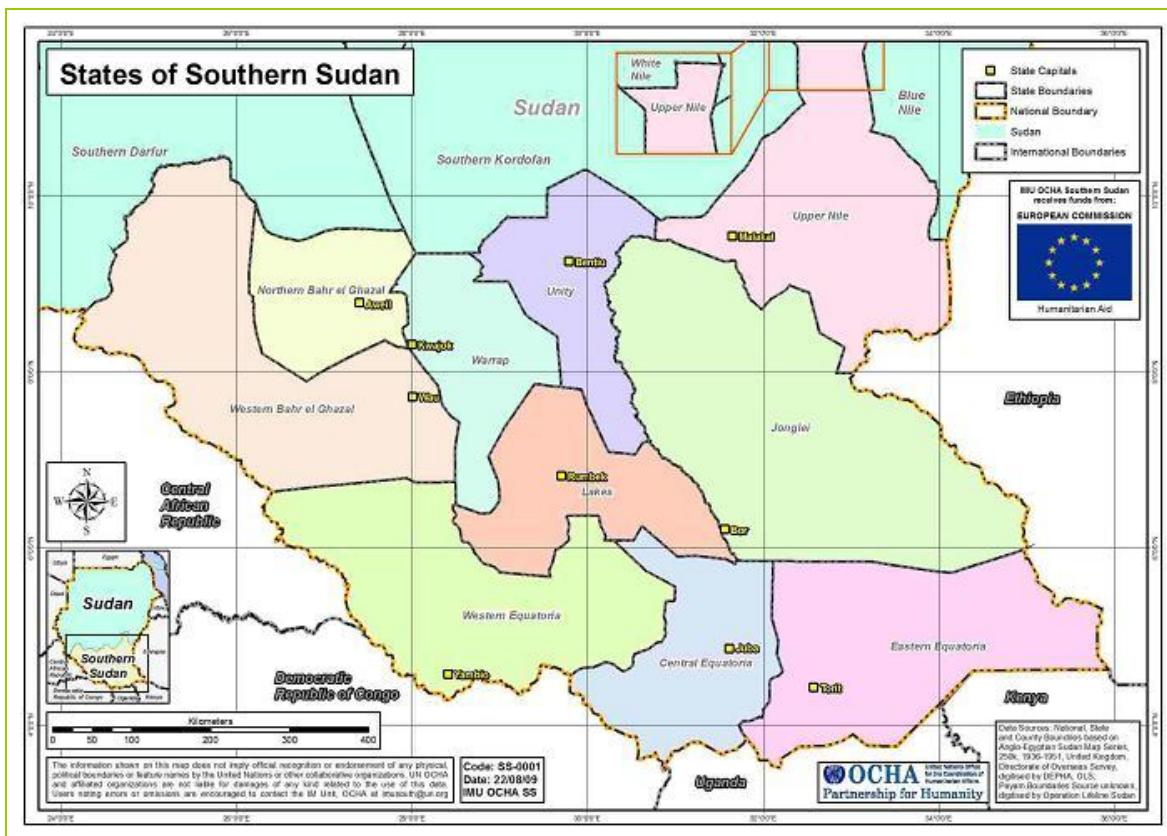
لكن بالنسبة للكثير من المواطنين العاديين، فإن الحياة المستقرة والأمنة والكريمة ما زالت بعيدة المنال. فحيثما بذلت جهود التنمية، تركزت على جوبا، ودرجة أقل المراكز الحضرية الأصغر، ويكاد لا يشعر بها المواطن الجنوبي العادي في مناطق ريفية في أغليها. وتحتل البنية التحتية غير الملائمة بالمرة في المنطقة توصيل الخدمات الاجتماعية الأساسية. الهمة أمراً بالغ الصعوبة، إذ تعني انقطاع المجتمعات المحلية لأسابيع بين الاتصال والآخر مع وجوب اعتمادهم على أنفسهم دون انتظار المساعدة القريبة. والآن فإن المكاسب القليلة التي أحس بها المواطن العادي منذ انتهاء الحرب بدأت تتآكل مع تصاعد العنف من جديد

وفي الوقت نفسه، فإن اتفاق السلام الشامل معرض للتهديد وتفيذه مختلفاً عن جدوله المعد. فإثر إرجائين، تم الترتيب لانتخابات تشمل جميع أنحاء السودان في أبريل/نيسان 2010. وفي يناير/كانون الثاني 2011 من المقرر أن يعقد شعب جنوب السودان استفتاءً لتقرير البقاء جزءاً من السودان المتعدد أو الانفصال عنها. لكن هذين الحدفين يأتيان مصحوبين بخطر عدم الاستقرار الجسيم

هذا التقرير المشترك من إعداد أكثر من منظمة مجتمع مدني هو تتبّيه للمجتمع الدولي وافت لأنظاره إلى الوضع المقلق بشكل متزايد. وهو يستند إلى مشاورات مع المجتمعات المحلية في بلدات وقرى وولايات جونقلي والبحيرات وأعلى النيل وغرب الاستوائية، ومقابلات مع مسؤولين حكوميين والأمم المتحدة ومكاتب للناحين في جوبا ومواقع ميدانية.<sup>2</sup> لئلا استفاد التقرير من المعلومات التي تم جمعها من خبرات أو كسفام، و"أنفقوا الأطفال"، ولجنة الإنفاذ الدولية، وتيرفاند وورلد في شن وسيكورس كاثوليك وكارييتاس فرنس والمعوقون الدولية وكورديد وكريستيان آيد وأي سي أو وكيرك إن أكتي، في جميع ولايات جنوب السودان العشرين، وكذلك مناطق أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق<sup>3</sup>.

وهذا التقرير يتناول تزايد افتقار الأمان(الشق الأول)، ويقترح إجراءات مطلوبة لحماية المدنيين من العنف (الشق الثاني)، ويحدد خطوات وتوصيات تخص الوضع الإنساني من أجل تعزيز القدرة على توفير المساعدات في حالات الأزمات (الشق الثالث) ويعرض الإخفاق في بذل جهود التنمية ويدعو إلى التسرع بعملية مد الخدمات الضرورية للسكان وتوفير الدعم الملائم ب مجال بناء القدرات على جميع مستويات حكومة جنوب السودان (الشق الرابع)، وينتهي بقائمة توصيات.

## خريطة 1: ولايات جنوب السودان



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، جنوب السودان، ديسمبر/كانون الأول 2009

# 1 مدنيون في خطر

"عندما جاء الرجال المسلحون إلى القرية، هاجموا الجميع، حتى المرأة الحامل وأطفالها قتلوا".

أم شابة، مقابلة لأوكسفام، ولاية البحيرات، 24 سبتمبر/أيلول 2009.

بعد خمس سنوات من توقيع اتفاق السلام الشامل يعاني جنوب السودان من زيادة مفجعة في العنف. ففي عام 2009 قُتل 2500 شخص ونحو أكثر من 350 ألفاً<sup>4</sup> ورغم الجهد المبذولة من قبل حكومة جنوب السودان لزيادة الأمان وكذلك حضور بعثة حفظ سلام الأمم المتحدة، فإن السكان العاديين، من بينهم النساء والأطفال والمسنين، يُقتلون ويُختطفون في هجمات بشعة. إن افتقد الأمان يؤدي إلى الحال خسائر كبيرة بالفئات السكانية الأكثر عرضة للضرر. فالمنازل وسبل العيش والمحاصيل تُدمر. بعد خمس سنوات من اتفاق السلام، من غير المقبول أن المدنيين ما زالوا غير محميين من معدلات فاقفة من العنف.



منزل محترق في أعقاب إحدى المداهمات، دوك باديت ولاية جونقلي

© تيم مكولكا، 22 سبتمبر/أيلول 2009

## تهديدات متعددة

ينبع افتقد الأمان من عدة مصادر متداخلة في بعض الأحيان . فالسلام هش والتوترات بين الجنوب والشمال أسفرت عن مصادمات.<sup>5</sup> وقد تضخم العنف بين وفي صفوف العديد من قبائل جنوب السودان، عادة لائحة للتنافس على الموارد والتصورات حول تمييز السلطات في المعاملة بين فئة وأخرى . وتحتاج قوات أمن حكومة جنوب السودان التدريب الأساسي والموارد. كما تعرّض جنوب السودان لزعزعة الاستقرار الشديد جراء جيشه مقاومة الرب، وهي جماعة متربدين قاسية، وميليشيات أخرى . هذه المشكلات يساهم فيها نقش حيارة المدنيين للأسلحة الصغيرة

"نحن فلقوهن من المستقبل، نشعر بالارتباك".

رجل مسن، مقابلة لأوكسفام، ولاية أعلى النيل، أكتوبر/تشرين الأول 2009

## مؤشرات ومراحل اتفاق السلام الشامل

تم تصميم اتفاق السلام الشامل كعملية متكاملة . وهو يشمل فترة انتقالية لمدة ستة أعوام (2005 إلى 2011)، وأنشاء هذه الفترة على الأطراف الوفاء بعدد من المؤشرات والمراحل والتصدي للقضايا الخلافية التي لم تُحل أثناء المفاوضات، مثل ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب الغنية بالنفط. وفيما استثمر المجتمع الدولي الكثير من الموارد في التوصل إلى اتفاق السلام الشامل، فإن الانتباه أقل بعد توقيع الاتفاق، وانتقلت بؤرة التركيز إلى الأزمة في دارفور، عربي السودان وتخاذل الضامنون الدوليون لاتفاق السلام الشامل في ردهم على الخروقات الواضحة لاتفاق

ومع التخلف الزائد عن جدوله، يدخل اتفاق السلام الشامل حاليًا عامه الأخير وتلوح مرحلتين هامتين منه في الأفق : الانتخابات العامة في أبريل/نيسان 2010 واستفتاء يناير/كانون الثاني

2011 على اتفاق الجنوب أو بقاءه موحداً مع باقي البلاد، لكن الأطراف لم تتفق بعد على عدة قضايا جوهرية، مثل تفاصيل عقد الاستفتاء 2011 وترتيبات ما بعد 2011. دون الوساطة الدولية القوية، فمن المتوقع أن تسفر الانتخابات – والأهم الاستفتاء – عن انಡاع عدم الاستقرار.

## قطاع الأمن المسلح

إثر توقيع اتفاق السلام الشامل، تم اتخاذ خطوات هامة نحو تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو جماعة متربدين، إلى جيش محترف وتطوير خدمات الشرطة المدنية، وشمل هذا الدمج غير السهل ميليشيات جنوبية معاذيقية صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان<sup>7</sup>

والى جانب هذه العملية، نص اتفاق السلام الشامل أيضاً عن عدة ترتيبات أمنية جديدة، من بينها ما يُسمى الوحدات المشتركة - المُشكلة من قوات كانت تتحارب في السابق، القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان لكن عملياً يتم تقسيم الوحدات إلى أقسام وهي ليست مندمجة، وفي بعض الحالات، أدت إلى زعزعة الاستقرار. ففي مالاكل، بولاية أعلى النيل، على سبيل المثال، اندلع قتال كثيف في فبراير/شباط 2009 بين عناصر القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدات المُفترضة المنتشرة في البلدة وأدى هذا إلى وفاة ما لا يقل عن 33 مدنياً.<sup>8</sup> وبالمثل وقعت مصادمات داخل صفوف الوحدات المشتركة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، وأسفرت عن مقتل 150 شخصاً.<sup>9</sup>

'ولا مرة أثناء حمسة أعوامرأيت  
رجل شرطة في قريتنا".

امرأة، مقابلة لأوكسفام، ولاية  
البحيرات، 24 سبتمبر/أيلول  
2009

قدرات شرطة جنوب السودان التي لا يزيد عمرها عن 5 سنوات محدودة للغاية.<sup>10</sup> وقوام القوة جنود سابقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان، ونقلوا إلى الشرطة دون اختيار مدقق أو تدريب.<sup>11</sup> وبالتالي، فإن شرطة جنوب السودان يعوزها فهم تعامل الشرطة مع المدنيين كما أن أغلب عناصرها أميين لا يعرفون القراءة والكتابة، لأنها مثل أغلب أهل الجنوب، لم يintel عناصرها فرصة تلقي التعليم الرسمي أثناء الحرب الأهلية الطويلة<sup>12</sup> وبخلاف الوحدات القليلة، تعمل الشرطة دون معدات أساسية مثل أجهزة اللاسلكي والأصفاد والسيارات أو حتى الرزي الرسمي. وبالفعل فإن المدنيين كثيراً ما يكونون مسلحين بشكل أفضل من الشرطة.<sup>13</sup>

وعدم قدرة الشرطة على توفير الأمان يعني أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يعتمد على في التدخل في حالة فقدان الأمن محلياً، مما يفاقم من مشكلة عدم العثور على حلول غير عسكرية للعنف. فضلاً عن أن سلوك الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة وتقاعدهم مع المدنيين ما زال مبعث قلق. فهناك دراسة للرأي العام أجريت في عام 2009 وخرجنا بنتائج أن المدنيين في عدة ولايات يعتبرون قسوة قوات الأمن في التعامل هي من مصادر فقدان الأمان<sup>14</sup>

## المصادمات بين المدنيين المسلمين

على هذه الخلفية، اشتعل العنف في جنوب السودان على مدار عام 2009. والمصادمات بين المدنيين المسلمين وقعت طيلة الحرب واستمرت في فترة ما بعد توقيع اتفاق السلام الشامل، لكن بعض المجتمعات المحلية والمرافقين رأوا أن كثافة وطبيعة مصادمات عام 2009 الإثني، لا سيما القتل العشوائي للنساء والأطفال والمسنين، فاقت كل شيء وقمع منذ انتهاء النزاع<sup>15</sup>

"كنت تاجرًا أبيع المشروبات  
الغازية وأغراض صغيرة أخرى.  
هربت بالملابس التي أرتدتها.  
حرقوا كل شيء، حتى مضخات  
المياه كسروها".

تاجر، مقابلة لأوكسفام، بور  
جونقلي، 5 أكتوبر/تشرين الأول  
2009

في جونقلي، أحد أبعد ولايات جنوب السودان ومن أكثرها معاناة من نقص الخدمات وافتقار الأمان بشكل مزمن، مات المئات في العنف المكثف. والمصادمات، التي انتهت بأعداد كبيرة من المهاجمون الشباب، أسفرت في بعض الحالات عن خسائر تُقدر بأكثر من 100 مدني في الهجوم الواحد.<sup>16</sup> كما وقعت مصادمات مميتة بين وداخل القبائل في البحيرات وواراب وأعلي النيل والوحدة وشرق ووسط الإثيوبية. وبعض الأهالي الذين تمت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير قالوا إنهم أحسوا بالعرضة للضرر لأن نفس درجة إحساسهم بالعرضة للضرر أثناء الحرب الأهلية الطويلة.<sup>17</sup>

الكثير من العنف وقع في مناطق ريفية معزولة حيث يغيب إلى حد كبير التواجد الحكومي عدم سهولة الوصول إلى المناطق لقناع السلطات وعناصر حفظ السلام في لأمم المتحدة من الوصول بسهولة إلى المناطق الخاصة للاحتجاء ضد العنف والرد عليه على النحو الواجب، كما تعوق من تسليم المساعدات والخدمات الأساسية

ويتبين من المشورات مع المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين المحليين أن العنف متจำก، جزئياً على الأقل، في شركاوي محلية محددة. وهي التنافس على الماشية والأراضي وموارد أخرى، وترسيم الحدود الخاصة بالمقاطعات والحدود الإدارية، وبواعث فلق أمنية، والثأر من هجمات الماضي، والغضب من الاستبعاد المتصور من التنمية . والتصورات حول عدم المساواة في نزع الأسلحة كانت أيضاً دافعاً هاماً لبعض الهجمات. فضلاً عن أن الإمداد الجاهز من الأسلحة والذخائر كان يعني تصاعد النزاعات سريعاً

"لم تعد هناك معادلة تجمع الأطراف المتحاربة".

مسؤل حكومي رفيع، مقابلة 5 لأوكسفام، بور، جونقلي، 2009 أكتوبر/تشرين الأول

يعني غياب مؤسسات دعم سيادة القانون والقضاء (الشرطة والمحاكم والسجون) أن المجتمعات المحلية بُرّجح أن تلجأ للعنف في المقام الأول، وأصبح من الصعب كسر دائرة الهجمات التأدية وظهر أيضاً من آراء المجتمعات المحلية أن الشباب لم يعودوا خاضعين لسلطة الزعماء، وأن الآليات تسوية الخلافات التقليدية تقوضت جراء انتشار الأسلحة الصغيرة. كما أنه رغم الاشتباه في لجوء الشباب والمقاتلين السابقين تحديداً للسلاح، فإن أقل الانتباه منصب على توفير فرص سبل العيش لهذه الجماعات. وبدلاً من هذا فإننا نرى الشبان المكلفوون في المجتمعات الرعوية برعاية الماشية يحملون البنادق كأحد ضروريات الوظيفة.

## جدول 1: العنف في ولاية واراب – قصة ماري

في أغسطس/آب 2009، احترقت 47 قرية في ولاية واراب، جنوب السودان، مما أسفر عن مقتل العشرات من السكان وأدى لقرار المئات من بيوتهم وكانت ماري من علقو في العنف

"بدأت المشكلة عندما اصطحب الرعاعة ماشيتهم إلى نقاط توفر المياه، وعندما كانوا في طريقهم عائدين هوجموا وسرقت منهم البقرات".

بعدها بقليل، هاجمت عشيرة مجاورة قرية ماري : "راح المعتدون يطلقون النار وفر الناس . وعندما لم ينالوا من البقر أو الناس بدأوا في إحراق المنازل.

"لم تتدخل الحكومة، لأنه لا يوجد طريق يربط قريتنا بباقي الولاية ولا توجد وسائل اتصال".

ماري، 26 عاماً، تستضيف حالياً 18 نازحاً في بيتها . وقالت: "أنا من أعتنى بكل هؤلاء ... أعطيهم الطعام وأطهو لأطفالهم لا يمكنني التخلص منهم، حتى لو لم يكن معندي ما أعطيه إياهم، فسوف نبقى أنا وهم على قيد الحياة".

المصدر: وورلد فيشن، واراب، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2009

## جيش مقاومة الرب

"قد طاردونا [جيش مقاومة الرب] وأخذونا من بيوتنا . لم يبلغوا هذا المكان لكننا هربنا لأننا كنا خائفين ... حسبنا أنهم سيصلون إلى هنا . واجهنا بعد هذا تحد آخر، لأننا عندما هربنا خافنا ورائنا بساتيننا، ومحاصيلنا . عندما عدنا كان كل شيء قد تغير".

امرأة، مقابلة أوكسفام، ولاية غرب الاستوائية، أبريل/نيسان 2009.

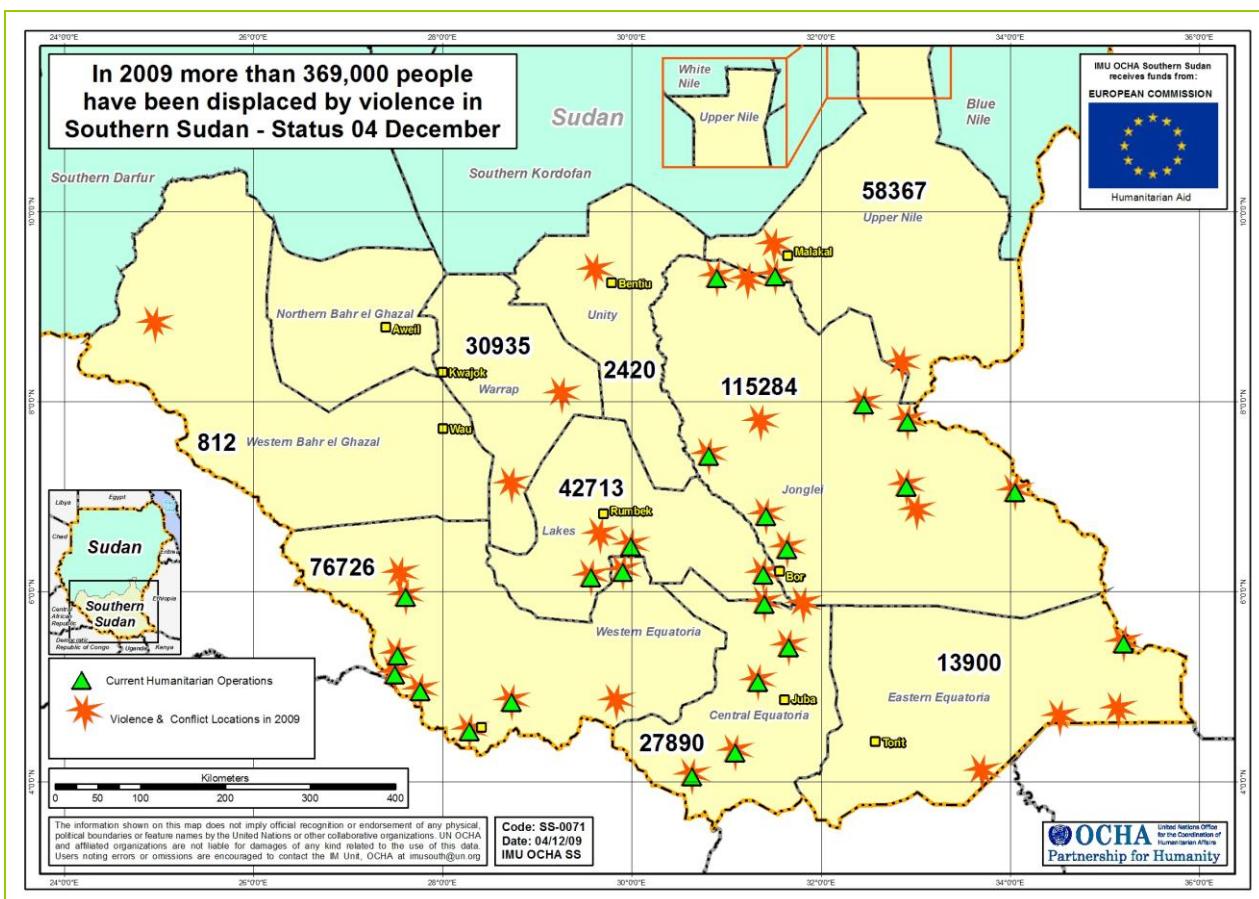
جيش مقاومة الرب هو مجموعة متبردين معروفة بالقسوة والعنف، وأصولها من شمال وأغادا.<sup>19</sup> وتعرضت مجتمعات جنوب السودان المحلية لهجمات عنيفة من جيش مقاومة الرب إلى أن تم توقيع اتفاق السلام الشامل، واليوم فإن الجيش مستمر في إلحاق الأضرار البالغة بأجزاء من المنطقة.<sup>20</sup> ومنذ نهاية عام 2008 أدت أنشطة جيش مقاومة الرب إلى نزوح ما يناهز السبعين ألف شخص من جنوب السودان في في ولايات غرب ووسط الاستوائية، وأدى ذلك إلى تدفق نحو 18 ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية المجاورة<sup>21</sup>

طبيعة هجمات الجيش الغير قابلة للتتبؤ وقوتها بثت موجات من الخوف والذعر في أنحاء غرب الاستوائية، وهي أكثر المناطق تضرراً من الهجمات . هذه الولاية بأراضيها الخصبة وسكانها المتعلمون نسبياً، كان يجب أن تكون أول ولاية في منطقة جنوب السودان تزدهر أحوالها بعد اتفاق السلام الشامل . وبدلاً من هذا فإن بعض المجتمعات المحلية تخشى حتى الإقامة في قراها ولا تجرؤ على الدخول الحقوق للزراعة. ونتيجة لهذا، تراجع التحاق التلاميذ بالمدارس الريفية، وأصبحت الأسر المنتجة في الأحوال العادمة مبتلة بالجوع.<sup>22</sup>

وللدفاع عن أنفسهم ضد هجمات جيش مقاومة الرب، شكلت المجتمعات المحلية ميليشيات الشبان النطوية المسلحين بالأسلحة التقليدية . وطبقاً للروايات الواردة على لسان أبناء المجتمعات المحلية، فإن تواجد جماعة "فتية القوس والنشاب" هؤلاء قد وفرت إحساساً بالأمان لكن الاعتماد على ميليشيا، في صفوفها أطفال، مقلق للغاية ونذير بعدم قدرة قوات أمن حكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام على حماية المدنيين

و بما أن جيش مقاومة الرب مشكلة إقليمية فيحتج إلى رد فعل إقليمي، لكن حكومة جنو بـالسودان وبعثة حفظ السلام في السودان لا يمكن أن تتوقع منها التعامل مع هذه الميليشيا وحدهما.<sup>23</sup> وبذلك يجب على مجلس الأمن أن يجدد تناوله لمشكلة جيش مقاومة الرب وأن يدفع بحل شامل لها. وفي الوقت نفسه، كما هو موضح تفصيلاً أدناه، فإنه بإمكان حكومة جنوب السودان وبعثة حفظ السلام في السودان، بل وعليهما، إتخاذ خطوات فورية لتحسين وضع أمن المواطنين، بما في ذلك المناطق المتأثرة بهجمات جيش مقاومة الرب

## خرائطة 2: الصراع في جنوب السودان



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، جنوب السودان، ديسمبر/كانون الأول 2009

## 2 تحسين تدابير حماية المدنيين

مساحة جنوب السودان الكبيرة، ومحدوية البنية التحتية بها وحقيقة أن العنف يدور في مناطق نائية كثيرة، كل هذا يفرض تحديات هائلة تواجهه الحماية الفعالة للمدنيين. وأي نشر لقوات في منطقة نزاع مشتعلة، سواء من قبل حكومة جنوب السودان أو بعثة حفظ السلام الأممية من العسكريين أو المدرنيين، تمثل نقص أمني في منطقة أخرى.<sup>24</sup> وكما هو موصوف أدناه فإن حكومة جنوب السودان وبعثة حفظ السلام في السودان، والمجتمع الدولي بأسره لا بد عليهم جميعاً أن يتخدوا تدابير قوية وملمودة لتحسين حماية المدنيين من العنف وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى خطر نقشى عدم الأمان تزامناً مع الانتخابات والاستفتاء.

### حكومة جنوب السودان : ضرورة تجاوز التركيز على نزع الأسلحة

#### تحديات وثغرات في قضية نزع أسلحة المدنيين

جهود حكومة جنوب السودان نحو التصدي لفقدان الأمان تركزت على نزع أسلحة المدنيين، عبر السبل الطوعية وبالإكراه . ولاية جونقلي تعرضت لعدة حملات لنزع الأسلحة عنوة، بعضها أسفرت عن وقوع خسائر كبيرة وأشعلت التوترات الإثنية<sup>25</sup> وفي سبتمبر/أيلول 2008، في ولاية البحيرات، تم إجراء عملية فنتيش على الأسلحة في عاصمة الولاية، رومبك، فتحولت إلى الطابع العنيف مع خروج الجنود في حملة من إطلاق النار والمضايقات.<sup>26</sup> في المقابل، فإن جهود نزع الأسلحة أوائل عام 2009 في البحيرات كانت سلمية بالأساس، واعتمدت بالأساس على نزع الأسلحة طواعياً بمساعدة القيادات القبلية<sup>27</sup>

تركيز حكومة جنوب السودان على نزع أسلحة المدنيين مفهوم، نظراً لضخامة عدد الأسلحة المتداولة. وبالفعل فإن أفراد المجتمعات المحلية الذين تمت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير، لا سيما النساء، سارعوا بإلقاء الضوء على التبعات الدمرة للبنادق، الكثير من البنادق، في أيدي المدنيين.<sup>28</sup>

لكن حتى الآن، كان تخطيط نزع أسلحة المدنيين سيئاً للغاية، وفي بعض الأحيان أخطأ ما رؤي على أنه يستهدف جماعات إثنية محددة. كما تناقلت التقارير أن الأسلحة المصدرة قد عادت إلى التداول من جديد.<sup>29</sup> وغياب العنف أثناء حملة نزع أسلحة المدنيين ليس بالضرورة مؤسراً على النجاح. فقد كانت جهود نزع أسلحة ولاية البحيرات عام 2009 هائلاً نسبياً، لكنها لم تترجم إلى إحساس بالأمان في رأي المجتمعات المحلية . فالرّعاة الذين تمت مقابلتهم في سبتمبر/أيلول 2009 أوضحاوا أن قبيلة منافسة في الولاية المجاورة لم تُنزع أسلحتها بعد، ونتيجة لهذا أحسوا بأنهم أكثر عرضة للمجاهات.<sup>30</sup>

هذا الرأي مؤشر على ظاهرة متغيرة في جنوب السودان بأسره : طالما لا تثق المجتمعات المحلية بقوات الأمن الحكومية و في قدرتها ان توفر لها سلامتها و تعالج مظلائمها، فإن نزع أسلحة المدنيين – سواء سلمياً أو بالقوة – يبقى لا فائدة منه.

ويجب أن تتم جهود حكومة جنوب السودان في مجال نزع أسلحة المدنيين عبر إستراتيجية تلقى الدعم الدولي الأوسع، من أجل إصلاح القطاع الأمني . فنزع الأسلحة يجب أن يجري بشكل منظم و مدروس وفي مختلف المناطق الإثنية، دون تمييز مجموعة على حساب أخرى. ويجب على حكومة الجنوب أن تنشر أيضاً قوات مدرية من الجيش الشعبي أو الشرطة لتوفير الضمانات الأمنية للمجتمعات التي تُنزع أسلحتها

تتخذ حكومة جنوب السودان خطوات لزيادة فعالية قواتها الأمنية وتحسين قدرتها على الوصول للمجتمعات المحلية. لكنها بحاجة للمساعدة الدولية الموسعة، إذا كان من المرجو أن تترجم هذه التدابير إلى إستراتيجية شاملة تحسن من سلامة الناس العاديين.

ومع عملهم على تحسين قدرات قوة الشرطة، فمن المطلوب من المانحين الإسراع بعملة منح المساعدة من قبيل التدريب على عملية انتقاء العناصر وتدعيمهم وتوفير معدات الاتصال الأساسية. لكن هذا إستثمار يحتاج سنوات. وعلى المدى القريب، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان – أي الجيش بشكل عام – يجب أن يعتمد عليه لتوفير الاستقرار الداخلي . وبما يتفق مع هذه الحقيقة، فإن الجيش الشعبي سيحتاج إلى دعم موسع ب مجال بناء القدرات، بما في ذلك التدريب على� إحترام حقوق الإنسان. ومن الأهداف الأساسية لمثل هذا التدريب تعزيز التفاعل الإيجابي مع المدنيين، بعض النظر عن الإثنية أو الانتماءات السياسية.

### جدول 2: تنسيق جهود بث الاستقرار المتفرقة

في أكتوبر/تشرين الأول 2009، انتهت كل من نائب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والمانحون، من وضع خطة لبث الاستقرار في ولاية جونقلي<sup>31</sup> هذه الخطة تستند إلى منهج من إعداد برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيما يخص المشاورات مع المجتمعات المحلية للتعرف على الدوافع والحلول للنزاعات، وتتضمن أفكار مثل العمل على كسب حق الوصول إلى المناطق النائية عبر بناء الطرقات بعمالة كثيفة<sup>32</sup> وفي هذه الأثناء، وضعت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان خطتها الخاصة بجونقلي، والتي ترمي إلى زيادة توأج سلطات الولاية وعناصر البعثة على حد سواء

خطتا بث الاستقرار هاتان موضع ترحيب، لكن تبقى هنالك تساولات حول التنفيذ . إنما أن تصميمهما وإجراءهما غير منسقان. ومع وجود خطط مماثلة قيد الإعداد في مناطق النزاعات المحتملة الأخرى، فإن التنسيق الجيد والاتصال بين كافة المعنيين بما فيهم من هم في مؤسسات الأمم المتحدة، هو أمر بالغ الأهمية إذا أردنا لهذه المبادرات النجاح

المصدر: مقابلات أو كسفام مع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، جوبا، سبتمبر/أيلول – نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

## بعثة الأمم المتحدة في السودان: الجدية بشأن الحماية

تم نشر بعثة الأمم المتحدة في السودان عام 2005 وكان هدفها الرئيسي هو دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل<sup>33</sup> مقر البعثة في الخرطوم، وقادتها الإقليمية في جوبا، ولها قواعد أصغر في شتى أنحاء جنوب السودان والمناطق الثلاث.<sup>34</sup> بميزانية سنوية قدرها 960 مليون دولار، فقد نشرت بعثة الأمم المتحدة في السودان 9275 عنصراً عسكرياً (من بين 10 آلاف مصري بهم).<sup>35</sup> كما تشمل البعثة نحو 666 مستشاراً بوليسيًّا، وأكثر من 3000 عنصراً مدنيًّا من دوليين ومحليين.<sup>36</sup>

### ولاية البعثة

بصفتها بعثة مراقبة بالأساس، فإن أغلب نقاط ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان تدخل ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (التسوية السلمية للنزاعات). مهمتها الأساسية هي المراقبة والتسلیح والتحقيق في الانتهاكات لوقف إطلاق النار بموجب اتفاق السلام الشامل، ومراقبة إعادة الانتشار المنفق عليها للجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية<sup>37</sup> كما أن للبعثة ولاية بدعم نزع الأسلحة وتسريح القوات وإعادة الدمج وتدريب الشرطة وتدريب الناخبين وجملة من أنشطة الإصلاح والمعافاة

وهناك مكون من الفصل السابع بميثاق الأمم المتحدة ضمن ولاية البعثة (التصريح باستخدام القوة)،<sup>38</sup> بينما البعثة مفروضة بـ "حماية المدنيين من التهديد القائم بالعنف البدني ... في حدود قدراتها و... دون تحيز ضد الحكومة". قرارات مجلس الأمن اللاحقة دعت البعثة إلى استخدام كامل صلاحياتها لتوفير الحماية للمدنيين، بما في ذلك من جيش مقاومة الرب وغيره من الميليشيات.<sup>39</sup>

## عدم التركيز على النحو الكافي على الحماية

إلا أنه في أغلب فترات عمل البعثة، لم يولي مجلس الأمن الأولوية لحماية المدنيين في جنوب السودان، ولم يوفر مكتب الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ما يكفي من الدعم لأنشطة حماية المدنيين، وقيادة البعثة في السودان تجاهلت حماية المدنيين وهناك عدة أسباب لهذا الأمر: فبيئة جنوب السودان الأمنية الخطيرة غير مفهومة على أكمل وجه، وكانت البعثة تُركز على مراقبة تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وكان من رأي العاملين بالبعثة أن مجلس الأمن أضاف مكون حماية المدنيين إلى عمل البعثة في مرحلة لاحقة.<sup>40</sup> وللنتيجة، كانت بعثة الأمم المتحدة في السودان بطبيعة في الأضطلاع بمسؤوليات الحماية ضمن ولايتها واستخدام مواردها في الاستجابة للتغير السياق.

وعلى المستوى الميداني، يعتبر فهم مسؤوليات حماية المدنيين محدود أو لا وجود له، بما أن بعض عناصر البعثة جاءوا دون معرفة بالمكون الخاص بالفصل السابع من الولاية، أو كانوا يعتقدون أن حماية المدنيين "من العنف القبلي" أو جيش مقاومة الرب يقع خارج إطار ولاية البعثة ويعتبر بمثابة تشتيت لها عن عملها الأساسي وهو دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل.<sup>41</sup> لكن مع مقتل الآلاف من الجنوبيين العاديين في هجمات مميتة واحتمال اندلاع العنف في المستقبل، فإن عدم الوعي بمسؤوليات الحماية هذا غير مقبول.

ينبغي على مجلس الأمن أن يوضح تمام الوضوح أن حماية المدنيين هي من أولويات عمل بعثة الأمم المتحدة في السودان، مع اتخاذ عمليات حماية المدنيين أهمية أكبر ولغة أقوى في قرار تجديد ولاية البعثة المقرر في أبريل/نيسان 2010. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام فإن على قيادة البعثة أن تطور نصوص إرشادية توضح معنى حماية المدنيين لجميع وحدات البعثة، وتوفير التدريب المطلوب لها.

## مبادرات يمكن البناء عليها؟

أظهرت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان بشكل عام ترددًا في منح الأولوية لحماية المدنيين، وإن قد اتخذت بعض الخطوات في الآونة الأخيرة، وكانت خطوات ممزوجة للتعامل مع تهديدات الحماية ميدانياً. في مايو/أيار 2009 على سبيل المثال، في محاولة لبث الاستقرار في وضع ولاية جونقلي، أسست بعثة الأمم المتحدة في السودان قواعد عمليات مؤقتة في مناطق النزاعات المشتعلة في بيبور وأكيوب، وكانت القواعد مشكلة من عناصر عسكرية من البعثة والشرطة والمدنيين.<sup>42</sup> وكما هو وارد في الجدول 2 أعلاه، فقد أعدت منذ ذلك التوقيت خطة لبث الاستقرار في جونقلي. في أماكن أخرى، قبيل حكم يوليو /تموز 2009 بشأن الحدود في منطقة أبيي العازبة للنفط، طبقت البعثة خطة شاملة وزادت من حضورها في بلدة أبيي والمناطق المجاورة بها، مما يوحي بأنها تعلمت دروس عدم قدرتها على حماية المدنيين لدى اندلاع العنف هناك في مايو/أيار 2008.<sup>43</sup>

لاقت الجهود نجاحات متباينة. فرغم التوسيع الهائل في إقامة الوحدات المؤقتة في جون قلي، انسحبت البعثة فجأة بعد نحو 60 يوماً من الانتشار الميداني. كما أنها لم تشاور السلطات أو المجتمعات المحلية،<sup>44</sup> و يبدو أن القرار إِ ستند إلى الاعتبارات الداخلية وليس تقييم الوضع الأمني. وكانت الوحدات المؤقتة مفيدة في تمركز البعثة في موقع بعيد حيث يحتاج المدنيون للحماية، وتناقلت التقارير أن تواجد عناصر البعثة ميدانياً جعل المجتمعات المحلية تشعر بقدر أكبر من الأمان.<sup>45</sup> إلا أن الوحدات المؤقتة مكلفة الموارد، وهناك آراء متباينة داخل أروقة البعثة حول ما إذا كان من الواجب استخدام هذا النموذج وتكراره أو لا

## **التعرف على التهديدات والوقاية منها**

كما شدد الكثير من مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في السودان، وهم على حق، بلن حماية المدنيين من العنف ليست مهمة تقع على عاتق الجيش فحسب، بل تشمل أيضاً توقع التهديدات واتخاذ الإجراءات الوقائية، مثل الوساطة بين الأطراف. ومن أجل تحرك وقائي فعال، فإن على البعثة أن تحسن من الاتصال بين أجنحتها المدنية والعسكرية، وتكتفى من جهود نشر المرافقين المدنيين في المناطق الخطرة، وتعمق من الانخراط مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك التعاون مع المجتمعات على إعداد آليات للإنذار المبكر<sup>46</sup>

## **دعم بعثة الأمم المتحدة في السودان في أجواء صعبة**

تعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان في بيئه قاسية للغاية. لكن العاملين بالبعثة يرون أن البعثة يمكن أن تبدل المزيد من الجهود في ظل الموارد المتوفرة لها، خاصة ما لديها من أصول لوجستية و 3000 عنصر مدني، للمساعدة على تقليل الأضرار الواقعه على المجتمعات المحلية.<sup>47</sup> ومع احتمال تزايد الطلب على البعثة، فإن شعب جنوب السودان يحتاج بشدة إلى بعثة لحفظ السلام تكون فعالة في أداءها. ويجب على البعثة أن تراجع على وجه السرعة مسؤولياتها الواردة في ولايتها فيما يخص الحماية، بما في ذلك إجراء تقييم شامل لاحتياجات حماية المدنيين في جنوب السودان، لا سيما التعرف على المناطق المعرضة للاشتغال، وحجم الموارد البشرية والمادية الواجب تخصيصها لوفاء بهذه الإلتزامات على النحو الواجب.

# 3 توفير الاحتياجات الضرورية في وقت الأزمات

الوضع الإنساني الحرج في جنوب السودان تدهور كثيراً في عام 2009 مع تصاعد العنف وحدة نقص الأمن الغذائي.<sup>48</sup> فالأمطار المتأخرة، والنزوح جراء النزاع، أدت إلى ضعف المحاصيل وأزمة غذائية مازالت ركشـفـ، و تؤثر على نحو 1.5 مليون نسمـة.<sup>49</sup> وفي أكتوبر/تشرين الأول 2009، لـجـأـ البرنامج العالمي للغذاء لإسقاط الطعام جـواـ في عـدـةـ ولاـيـاتـ.<sup>50</sup> وزيادة الضغوط على المراعي والأراضي الزراعية جـراءـ عـشوـائـيةـ تساقـطـ الأمـطـارـ والمـزيدـ منـ النـزـاعـاتـ أدـتـ إـلـىـ المـزـيدـ منـ المـعـانـاةـ.<sup>51</sup> وتعمل كل من حـكـومـةـ جـنـوبـ السـوـدـانـ والأـمـمـ المـتـحـدةـ والـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ الـدـولـيـةـ وـالـمـلـهـيـةـ وـالـمـجـتمـعـاتـ الـمـحلـيـةـ رـهـسـهاـ، بـجـهـدـ لـلـتـصـديـ لـاـحـتـيـاجـاتـ الـأـزـمـةـ.ـ لكنـ كـمـ يـتـضـعـ منـ هـذـاـ فـصـلـ،ـ فقدـ نـاضـلـوـ،ـ وـقـدـرـةـ هـوـلـاءـ الـفـاعـلـينـ عـلـىـ الـلـوـفـاءـ بـالـاـحـتـيـاجـاتـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـمـجـتمـعـاتـ الـمـتـأـثـرـةـ بـالـعـنـفـ أوـ الـمـخـاطـرـ الـطـبـيعـيـةـ يـجـبـ أـنـ تـعـزـزـ

## تحديات تقديم المساعدات الإنسانية

"يمكننا التكيف إذا كانت لدينا أزمة كبيرة في ولاية واحدة كل حين، لكن خمس ولايات في وقت واحد، هذا يفوق قدرتنا على التنسيق والرد".  
مسؤول إنساني بالأمم المتحدة، مقابلة أوكتافيو، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول 2009

إثر توقيع اتفاق السلام الشامل، سعت الحكومة والمانحون إلى توفير التنمية لجنوب السودان . وفيما يـعـدـ هـذـاـ إـلـاـ هـامـاـ بـالـاسـاسـ،ـ فقدـ تمـ دونـ فـهـمـ كـافـيـ لـاـحـتـيـاجـاتـ سـكـانـ جـنـوبـ المـعـقـدةـ.ـ فـالـمـنـطـقـةـ وـسـفـتـ بـأـنـهـاـ فـيـ سـيـاقـ "ـالـمـعـافـاةـ مـنـ النـزـاعـ"ـ،ـ بـالـرـغـمـ مـنـ ضـرـورـةـ بـنـاءـ الـمـؤـسـسـاتـ مـنـ لـاـ شـيءـ،ـ وـبـالـرـغـمـ مـنـ اـنـ الـبـيـئـةـ الـأـمـنـيـةـ هـشـةـ لـلـغـاـيـةـ،ـ وـاـنـ أـغـلـبـ الـاـحـتـيـاجـاتـ الـإـنـسـانـيـةـ مـزـمـنةـ.ـ وـفـيـ هـذـهـ الـأـجـوـاءـ،ـ وـمـعـ نـضـالـ مـجـتمـعـ الـمـنـظـمـاتـ الـإـنـسـانـيـةـ فـيـ جـنـوبـ السـوـدـانـ لـلـحـفـاظـ عـلـىـ قـدـرـاتـهـ وـتـموـيلـهـ<sup>52</sup>ـ تـمـ تـجـاهـلـ الـقـضـاـيـاـ الـإـنـسـانـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ،ـ مـثـلـ تـحـديـاتـ الـوـصـولـ لـلـمـجـتمـعـاتـ الـمـلـهـيـةـ وـالـجـاهـزـيةـ لـلـأـزـمـاتـ.

## تجاوز العقبات

جنوب السودان مساحتـهـ مـسـاحـةـ فـرـنـساـ تـقـرـيـباـ،ـ لـكـنـ فـيـهـ أـقـلـ مـنـ 50ـ كـيـلـوـمـترـاـ مـنـ الـطـرـقـ المـمـهـدـ.<sup>53</sup>ـ وـأـنـتـءـ موـسـمـ الـأـمـطـارـ الطـوـيلـ تـصـبـحـ مـسـاحـاتـ شـاسـعـةـ مـنـ الـمـنـطـقـةـ مـنـقـطـةـ تـامـاـ لـاـسـابـيعـ،ـ حتـىـ جـوـاـ.ـ وـبـانـقـطـاعـهـاـ عـنـ أيـ مـنـ أـشـكـالـ الـمـسـاعـدـةـ،ـ فـإـنـ الـمـجـتمـعـاتـ الـمـلـهـيـةـ لـاـ يـمـكـنـهاـ الـاعـتـمـادـ إـلـاـ عـلـىـ نـفـسـهـاـ.ـ وـالـكـثـيرـ مـنـ الـمـمـرـاتـ الـجـوـيـةـ الـمـسـتـخـدـمـةـ لـتـوـفـيرـ الـمـسـاعـدـاتـ أـثـنـاءـ الـحـربـ أـصـبـحـتـ عـاـطـلـةـ بـشـكـلـ لـاـ يـمـكـنـ إـصـلـاحـهـ وـمـرـاـتـ الـطـائـرـاتـ فـيـ جـنـوبـ السـوـدـانـ،ـ وـهـيـ رـقـعـ منـ الـأـرـضـ الـخـضـرـاءـ لـاـ تـكـفـيـ بـالـكـادـ إـلـاـ لـهـبـوـطـ طـاـرـةـ خـفـيـةـ،ـ تـعـتـبـرـ بـالـمـعـنـىـ الـحـرـفيـ لـلـكـلـمـةـ شـرـيانـ حـيـاةـ،ـ بـمـاـ أـنـهـاـ غالـباـ الـوـسـيـلـةـ الـوـحـيـدـةـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ الـمـجـتمـعـاتـ الـمـلـهـيـةـ الـنـائـيـةـ.ـ إـلـاـ أـنـهـ فـيـ أـكـتوـبـرـ/ـتـشـرـينـ الـأـوـلـ 2009ـ،ـ كـانـ 75ـ مـهـبـطاـ جـوـيـاـ فـيـ جـنـوبـ السـوـدـانـ مـصـنـفـ مـنـ قـبـلـ الـبـرـنـامـجـ الـعـالـمـيـ لـلـغـذـاءـ لـهـ لـاـ يـمـكـنـ الـهـبـوتـ فـيـهـ أـوـ اـنـهـ مـحـظـورـ<sup>54</sup>

جدول 3: زيادة افتقد الأمان.. تراجع هامش إتاحة المساعدات الإنسانية

الوصول إلى المجتمعات الريفية المنعزلة في جنوب السودان صعب للغاية بالفعل وأحياناً مستحيل، لكن مما فاقم من هذه المشكلة هو زيادة افتقد الأمان، مما أدى إلى تغيير أماكن تواجد العاملين بمنظمات المجتمع المدني 13 مرة في عام 2009.<sup>55</sup>

والعنف لم يستهدف الأنشطة الإنسانية بشكل عام، لكن هناك استثناءات وـ ضـحـةـ.ـ فـيـ 12ـ يـوـنـيـوـ/ـحـزـيرـانـ 2009ـ،ـ هـاجـمـ مـسـلحـونـ بـالـأـسـلـحةـ التـقـيـلـةـ مـرـكـبـاـ لـلـبـضـائـعـ فـيـ نـهـرـ صـوبـاتـ يـحـمـلـ أـطـعـمـةـ لـلـبـرـنـامـجـ الـعـالـمـيـ لـلـغـذـاءـ فـيـ طـرـيقـهـ إـلـىـ أـكـوـبـوـ فـيـ لـاـيـةـ جـوـنـقـلـيـ وـتـمـ قـتـلـ ماـ يـقـدـرـ بـأـربعـينـ مـدـنـيـاـ وـجـنـديـاـ مـنـ الـجـيـشـ الشـعـبـيـ لـتـحرـيرـ السـوـدـانـ مـنـ تـمـ نـشـرـهـ لـحـمـاـيـةـ القـواـ ربـ.ـ وـفـيـ 12ـ آـغـسـطـسـ/ـآـبـ 2009ـ،ـ وـقـعـ هـجـومـ لـجـيـشـ مقـاـوـمـةـ الـرـبـ عـلـىـ بـلـدـةـ إـبـزوـ فـيـ لـاـيـةـ غـربـ الـإـسـتوـانـيـةـ بـالـقـرـبـ مـنـ مـرـكـزـ لـتـوزـيعـ الـبـرـنـامـجـ الـعـالـمـيـ لـلـغـذـاءـ

المصدر: مقابلات أو كسفام مع مسؤولين الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان ومنظمات المجتمع المدني في جوبا وبور ومالاكال وأعلى النيل، سبتمبر/أيلول – نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

## افتصار القدرة على توفير المساعدات في حالة نشوب الأزمات

قدرة حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني مقتصرة في الاستجابة للأزمات.<sup>56</sup> وقدرة الحكومة على الوصول للمناطق الريفية محدودة للغاية،<sup>57</sup> بينما بيئة التمويل المحدود في منظمات المجتمع المدني (موصوفة أدناه في الشق الرابع) قد أدت إلى تغطية المنظمات بشكل غير متساوي لمختلف مناطق جنوب السودان. وللنتيجة، فإن المناطق الأبعد والأكثر احتياجاً، حيث كلفة العمليات في أعلى معدلاتها، كثيرةً مما تزال أقل التمويل. والآخر الإجمالي لهذه التحديات في الوصول، وافتصار القدرات وافتقد الأمان هي أن المجتمعات المحلية المحتجزة تبقى لأسباب في انتظار المساعدات، أو لا تحصل عليها بالمرة.

"وقع الهجوم وهرتنا من القرية  
حصلنا على بعض المساعدة في  
المكان الذي هرنا إليه لكن بعدها لا  
شيء. والآن عدنا إلى القرية وليس  
دينا أي طعام. إننا نأكل أوراق الشجر  
والفواكه البرية."

أم شابة، مقابلة أوكسفام، ولاية البحيرات،  
24 سبتمبر/أيلول 2009.

فضلاً عن أن كل من الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني تمثل في ردها على الأزمات لأن تسلك منهج رد الفعل وت تقديم السلع الكثيرة، من توزيع جماعي للطعام والأغطية البلاستيكية وما إلى ذلك، دون النظر في أساليب لبناء قدرة المجتمعات على المقاومة، أو الرابط بالأنشطة التنموية. وهناك أيضاً مراقبة غير كافية لأنشطة الأزمات أو متابعة التدخل الأولى في أي أزمة تتشكل. وقد أوضحت هيئة تابعة للأمم المتحدة أن "نحن نؤدي عمل جيد في كفالة الاحتياجات الفورية لكن هذا كل شيء. نحن لا ننظر في الأساليب وراء النزوح أو الحلول طويلة الأجل للنزوح بما في ذلك أساليب لدمج النازحين داخلياً بمجتمعاتهم المحلية من جديد".<sup>58</sup>

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يجب أن يكون في الصدارة يعالج التحديات الإنسانية التي تواجه جنوب السودان لكن في عام 2007 اضطر المكتب لتقليل حضوره بسبب الانتقال إلى التنمية. وبينما لعب المكتب دوراً هاماً في تيسير الاستجابة للكوارث عبر وحدته في جوبا، فليس لديه عاملين دائمين في العشرة عواصم الأخرى. وهكذا يقع تنسيق الشؤون الإنسانية على عاتق مكتب دعم المنسق الدائم للأمم المتحدة، وهو جناح من الأمم المتحدة المفروض ان يُركز على التنمية.<sup>59</sup>

لكن هذا المكتب مكون حالياً من شخص أو شخصين ليس لديهم ما يكفي من موارد ويضمون وقتهما في "مكافحة الحرائق" بدلاً من التخطيط الاستباقي لأنشطة الإنسانية أو التنمية<sup>60</sup>

### جدول 4: في انتظار المساعدة... مثل ولاية غرب الاستوائية المتاثرة بهجمات جيش مقاومة الرب

إثر توقيع اتفاق السلام الشامل، كانت ولاية غرب الاستوائية منطقة آمنة غذائياً لم تعد بحاجة إلى الإنسانية فيها، فكافحت منظمات المجتمع المدني لتوفير الدعم والبرامج لدعم مستشفى الولاية وبعض الوحدات الصحية الأساسية، وتم إغلاق أبواب مراكز توزيع الطعام. وبنهاية عام 2008 كانت هيئات الأمم المتحدة تعترم إغلاق مكاتبها بدورها لكن عندما أصابت هجمات جيش مقاومة الرب المنطقة نهاية عام 2008، كانت قدرات الاستجابة الإنسانية في الولاية محدودة فهربت الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لاستجابة لاحتياجات ما يقرب من 70 ألف نازح وكذلك أكثر من 18 ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية.<sup>61</sup>

ولدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خبرات عالمية في الاستجابة لاحتياجات النازحين، لكن في جنوب السودان كانت برامجها تركز على تيسير عودة اللاجئين في زمن الحرب من المخيمات خارج البلاد. وإثر هجمات جيش مقاومة الرب، وفرت المفوضية المساعدة للاجئين الكونغوليين، لكن لم تكن لديها الموارد الكافية أو اللازمية لدعم الاستجابة لاحتياجات عدد أكبر بكثير من النازحين داخلياً. وعاود البرنامج العالمي للغذاء فتح مكتبه لإجراء عمليات توزيع الطعام، إلا أنه لا هو ولا الحكومة كان لديهما القدرة على الاستجابة لاحتياجات الكثيرة وغياب المنظمة القائدة عن أنشطة تنسيق مساعدات النازحين داخلياً أبطأت من الرد، مما ترك الكثير من المجتمعات المحلية على عاتقها بلا مساعدة خارجية.<sup>62</sup>

المصدر: مقابلات أو كسفام مع مسؤولين حكوميين محليين، الأمم المتحدة، منظمات مجتمع مدني، مجتمعات محلية متاثرة بجهمات جيش مقاومة الرب، يامبيو، أكتوبر/تشرين الأول 2009.



الطرق السينية على مشارف رومبك، ولاية البحيرات، مايا ميلوكسفام 23 سبتمبر/أيلول 2009.

## حل المشكلة

قام أعلى مسؤول تابع للأمم المتحدة فيما يخص الشؤون الإنسانية في جنوب السودان، وهو نائب المنسق الإنساني والمقيم من الأمم المتحدة في السودان، بإثارة الوعي للوضع الحرج في المنطقة، ونادي بزيادة تمويل الأنشطة الإنسانية.<sup>63</sup> وتعمل الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في شراكة بينهما لتوفير هذه المساعدات، لكن بينما منظمات المجتمع المدني هي الأقرب إلى الاستجابة للأزمات، فإنها تجد من الأصعب على نظرائها في الأمم المتحدة الحصول على تمويل الرد على الأزمات. وهذا جزئياً يعود لأن التمويل غالباً ما يمر بآليات بموجها لا تحصل المنظمات على التمويل إلا كأطراف تعكف على توزيع تمويل هيئات الأمم المتحدة.<sup>64</sup> وينبغي على المانحين ضمان أن في عام 2010 فسوف يصبح صندوق الاستجابة للأزمات – الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية على حد سواء الاستفادة منه – مجهز بالموارد الكافية والقدرة على الحراك السريع.<sup>65</sup> وينبغي على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يبسّط من عملية التعاقد، لتسهيل حصول منظمات المجتمع المدني المحلية على التمويل.<sup>66</sup>

زيادة التمويل للأنشطة الإنسانية لا يزيد عن كونه جزءاً من تعزيز الاستجابة للأزمات في جنوب السودان. فالمانحون والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني تحتاج أيضاً لاتخاذ عدة إجراءات مفصلة أدناه.

### من الأولوية لإتاحة الوصول لمناطق الجنوب

ينبغي على الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان – بدعم من المانحين – الوصول إلى طريقة منهاجة للحفاظ على سلامة مهابط الطائرات في جنوب السودان، ويمكن تحقيق هذا عبر إعداد خطط عمل للمجتمعات المحلية<sup>67</sup> وبما أن أقل من نصف شبكة طرق الجنوب (7500 كيلومتر) من المقدر أن تبقى مفتوحة طوال العام، فإن إعداد وإصلاح طرق المنطقة أولوية لا غنى عنها.<sup>68</sup>

### دعم منظمات المجتمع المدني المحلية والمؤسسات الكنسية

المجتمع المدني المحلي والمؤسسات الكنسية هي في أماكن كثيرة الكيانات الوحيدة القادرة على بلوغ المجتمعات الريفية ولديها معرفة متقدمة باحتياجات ومطامح المجتمعات المحلية<sup>69</sup> ويدعم من العديد من المانحين الأسياء، يمكن لحكومة جنوب السودان والأمم المتحدة والمجتمع الدولي للمنظمات غير الحكومية، المساعدة في التعرف على قدرات هذه المنظمات المحلية وتعزيزها.

## تحسين درجة الجاهزية لمواجهة الأزمات

يعتبر التخطيط للعمليات الإنسانية في جنوب السودان ضعيف فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر . وعلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أحد زمام المبادرة في تحديد فجوات الجاهزية والتعرف على الحلول العملية لمشكلات الوصول إلى المجتمعات المحلية، وتمويل الأزمات القائمة، إلخ. وقبل الحكم الدولي بشأن أبيي في يوليو / تموز 2009<sup>70</sup>، أعد المكتب خطة موازية إنسانية جيدة كجزء من جهد أوسع لبعثة الأمم المتحدة في السودان للتعرف على التغيرات والفجوات في القدرات، ووضع حلول لتجاوزها، وإعداد سيناريوهات متعددة للنزوح.<sup>71</sup> ويجب أن تخدم هذه الخطة كنموذج للمواقع الأخرى المتاثرة بالمخاطر الطبيعية والنزاعات.

## الاستجابة المستدامة

تركزت الاستجابة للأزمات في جنوب السودان كثيراً على الوفاء بالاحتياجات الفورية للمجتمعات المحلية المتاثرة بالكوارث، دون البحث عن سبل لدمج النازحين في مجتمعاتهم المضيفة، وبناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات أو الإسهام في التنمية . على سبيل المثال شمال بحر الغزال، كانت فيها معدلات سوء تغذية سنوية مرتفعة للغاية وأعلى عدد من العاندين من الأفراد، وهي من ثم المتنافي المألوف للمساعدات الغذائية<sup>72</sup> لكنها أيضاً إحدى أكثر الولايات ملائمة للتعامل مع الجوع الموسمى، ومشروعات التحويلات النقدية قد تساعده كبديل أفضل<sup>73</sup>

وفيما يجب الوفاء باحتياجات جنوب السودان على الفور، فعلى المدى البعيد، فإن التحديات الإنسانية المزمنة للجنوب لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التنمية المستدامة . لكن كما هو موضح في الشق الرابع، فإن المساعدات التنموية لجنوب السودان كانت تعترف بها مشكلات كثيرة.

## 4 الحاجة للتنمية على وجه السرعة

"يرأونني القلق من أنه مع ارتفاع معدلات افتقار الأمان، فإن الجمعيات ستتحول من التنمية إلى المساعدات مرة أخرى، بينما ما زال على المجتمع الدولي أن يدعم الولاية".

مسؤول حكومي، مقابلة أوكسفام، ولاية أعلى النيل، أكتوبر/تشرين الأول 2009.

احتياجات جنوب السودان المعقّدة تتطلّب منهجاً متعدد المسارات . فال موقف يتطلّب على وجه السرعة الاستثمارات المتوازية في مجالات الإغاثة للأزمات والتنمية. وبغض النظر عن نتائج استفتاء 2011، فإن توصيل الخدمات الأساسية والدعم لحكومة جنوب السودان، يجب أن تتم سريعاً من أجل وضع الأصول للتنمية المستدامة، وهو متطلّب وشرط أساسى للسلام الدائم

مؤشرات التنمية في المنطقة تأتي في قاع مقياس التنمية.<sup>74</sup> فالنساء الحوامل في جنوب السودان عرضة أكثر بكثير من غيرهن من النساء في أي مكان في العالم للوفاة جراء مضاعفات متعلقة بالحمل.<sup>75</sup> حوالي 90 في المائة من نساء جنوب السودان لا يمكنهن القراءة أو الكتابة.<sup>76</sup> ونصف السكان ليس لديهم مياه شرب نظيفة.<sup>77</sup> ويعاني جنوب السودان من عبء الأمراض الثقيل، من نقشى الملاريا وداء الفيل والكوليرا والحمى التزفية وفي الكثير من الواقع الريفي لا توجد مدارس للأطفال، ويعاني الناس من سوء التغذية المزمنة، ويستغرق الأمر أيامًا للوصول إلى أقرب مركز رعاية صحية.<sup>78</sup>

### أين هي فوائد السلام؟

بعد عشرات السنوات من التجاهل، فإن سكان جنوب السودان كانوا يأملون أن اتفاق السلام الشامل سيجلب معه تحسنات ملموسة في حياتهم اليومية . وفيما شهدت جوبا طفرة في النشاط الاقتصادي، فالنسبة للكثير من الناس العاديين تغيّب عن حياتهم التنمية الملموسة في فترة ما بعد الحرب. وتوصيل الخدمات الأساسية، مثل بناء المدارس والعيادات الصحية والمياه النظيفة، قد يكون من أسمى السلام الهمة التي قد تساعد على بناء ثقة العامة في اتفاق السلام الشامل . لكن بدلاً من ذلك، فإن توفير الخدمات كان بطيئاً للغاية، مما أدى لترابط الغب والإحباط.

ونظراً لمعدل الاحتياج، فمن المفهوم لماذا كافحت حكومة جنوب السودان والمانحون من أجل نجاح جهود التنمية، لكنهم أيضاً عقوباً أملاً غير واقعية على سرعة قيام الحكومة بدء الخدمات في مناطق شاسعة كالأراضي الخاضعة لحكومة جنوب السودان .<sup>81</sup> وعلى المستوى المحلي، فإن الحكومة كثيراً ما تتشكل من حفنة من الموظفين الذين يؤدون أعمالاً كثيرة، ويعملون في أبنية متواضعة بلا كهرباء، ولا عربات أو اتصالات، أو مرتبات ثابتة

اتفاق السلام الشامل كلام لا أكثر...  
ماذا يعنيه للأطفال الذين لا يمكنهم  
ارتياد المدارس لأنها بعيدة عنهم لا  
يمكن السير إليها؟! ماذا يعنيه إذا كنت  
ما زلت ألا جميع أطفالك في المنزل؟!

أم لستة أطفال، مقابلة أوكسفام، ولاية  
البحيرات، 1 يوليو/تموز 2009.<sup>79</sup>

جدول 5: دمج العائدين

توقيع اتفاق السلام الشامل وتحسن نسبي طرأ على الوضع الأمني في جنوب السودان هو ما يذكره كثيراً العائدون كسبب أساسى لعودتهم إلى ديارهم<sup>82</sup>

وقد قام المجتمع الدولي بإعداد برنامج موسع للإعادة، أسفّر عن عودة ما يُقدر عددهم بـمليوني لاجئ ونازح داخلي إلى جنوب السودان،<sup>83</sup> لكن بالمقارنة، فإن برنامج إعادة الدمج تلقت دعماً قليلاً. وقد أدى هذا لنشوء الفزعات حول الموارد المحدودة وشجع مئات الآلاف من العائدون على التدفق على جوبا العاصمة الإقليمية وإلى عواصم الولايات بحثاً عن الخدمات الأساسية والوظائف.

والتحول الحضري السريع شهد توسيع البلدات أسرع بكثير من توسيع البنية التحتية وتوفّر فرص كسب الرزق، مما خلف عدداً كبيراً من الأفراد يكافحون للبقاء على قيد الحياة . والدمج الفعال للعائدين في كل من المناطق الحضرية والريفية هو أمر ضروري للغاية للاستقرار طويلاً الأجل.

المصدر: 09-IRC Returnee / Protection Monitoring and Reintegration Programmes, Juba, 2006

## تمويل التحديات

فيما تدفقت المساعدات الهمة نسبياً ثانية الأطراف إلى جنوب السودان من الولايات المتحدة ومناحين آخرين، فإن أغلب البلدان الأوروبية وكندا اختارت تقديم تمويلها عبر صناديق تمويل مجتمعه. وهي صناديق يسمى فيما مجموعه من المانحين وتتخد قرارات مشتركة ب شأن تخصيصها. نظرياً، الصناديق المشتركة يجب أن تزيد من الكفاءة، لكن في جنوب السودان فقد ثبت أنها مليئة بالمشكلات.

### صندوق تمويل المانحين المشترك

أدار البنك الدولي صندوق تمويل المانحين المشترك MDTF، وهو أكبر صندوق تمويل من نوعه لجنوب السودان . ومنذ عام 2005 خصص له المانحون نحو 524 مليون دولار، وأسهمت حكومة جنوب السودان في الصندوق بـ 179 مليون دولار إضافية.<sup>84</sup> والصندوق الذي تمت الإشارة إليه في اتفاق السلام الشامل كان من المفترض أن يبني النظم الحكومية، وأن يوفر التمويل للبنية التحتية واسعة النطاق، وأن يكون الأساس الشامل للخدمات.

واعتمد الصندوق على المنح التي تديرها الحكومة بما يتفق مع قواعد البنك الدولي لكن حكومة جنوب السودان لم تتقن بعد أساليب الإدارة المالية الأساسية وهي ليست حتى بالقربة من القدرة على الخوض في الإجراءات المعقدة وشروط التعاقد الكثيرة الخاصة بإبرة هذا التمويل. والبنك الدولي في وشنطن أخفق في فهم قيود قدرات جنوب السودان أو تقديم العون الفني اللازم للحكومة. كما أمضى المسؤولون ريفيو المستوى للمانحين المسؤولين من الخرطوم عن التمويل أقل القليل من الوقت في جنوب السودان. وغياب الفهم اللازم للسياق المحلي أسمم بدوره في تأخيرات غير مقبولة في توصيل المساعدات(انظر الجدول 6).

كما تبيّنت المنظمات غير الحكومية وجود مصاعب كثيرة في الوصول إلى تمويل الصندوق، بسبب غياب الوضوح عن شروط التقديم والموافقة والموافقات طويلة الأجل لاستخدام أموال الصندوق.<sup>85</sup>

### بعد أوجه التحسن البطيئة

إن إقراراً بالقيود المفروضة على تسليم مساعدات الصندوق، شكل المانحون صناديق تمويل مشتركة أخرى لسد العجز. وتشمل هذه صندوق الخدمات الأساسية الذي أنشأته بريطانيا لتسليم التمويل اللازم للرعاية الصحية والتعليم والمياه عبر المنظمات غير الحكومية، وصندوق معاها السودان، الذي تحول من تركيزه في البداية على توفير سبل العيش إلى المبادرات الأمنية للمجتمعات المحلية.

ويُرى صندوق معافاة السودان على نطاق واسع على أنه صندوق كفاءة ويسهل التعامل معه، بينما تبقى التساؤلات حول قدرة صندوق الخدمات الأساسية على تسليم المساعدات. وعلى أية حال، فإن هذه الأموال قليلة للغاية مقارنة بأموال صندوق تمويل المانحين المشترك العاجز عن العمل، وفرض زيادة الخدمات الأساسية في جنوب السودان قد فاتت بالفعل.

وفي أواسط عام 2009، قررت حكومة جنوب السودان والمانحون في قرار مشترك إعادة تخصيص نحو 167 مليون دولار بعيداً عن قنوات إنفاق صندوق تمويل المانحين المشترك، رغم أنها كانت بطبيعة في تقرير الآليات البديلة . ووافقت بريطانيا على دعم توسيع صندوق الخدمات الأساسية، لكن حتى ديسمبر / كانون الأول 2009 لم يكن قد تم الانتهاء من إعداد التعديلات بعد.

ينبغي على المانحون من ثم الاتصال وال الحوار فيما بينهم فيما يخص قرارات التخصيص في أسرع فرصة ممكنة، لضمان تدفق التمويل بشكل كفاءة وعبر آليات مرنة . وفي الوقت نفسه، فإن جميع المعنيين بصناديق التمويل المشترك يجب أن يتبعوا من أجل ضمان أن مبلغ الـ 350 مليون دولار تقريباً المحبوس حتى الآن سيوزع على هيئة نتائج ملموسة لشعب جنوب السودان.<sup>86</sup> وسوف يشمل هذا وفاء حكومة جنوب السودان والمانحين بالالتزامات المقطوعة في يونيو/حزيران 2009 بتعزيز المسائلة المالية وضمان المساعدة الفنية الكفؤة لحكومة جنوب السودان.<sup>87</sup>

شكل 1: بنية المساعدات المخصصة لجنوب السودان

نوع التمويل	البنك الدولي	ال الأمم المتحدة	UNICEF/JDT	ال الأمم المتحدة	صندوق معافة (SRF) السودان	صندوق خدمات الأساسية (BSF)	صندوق التمويل الإنساني المشترك (CHF) <sup>89</sup>
الإدارة				تنمية	معافاة	معافاة	إنساني
تاريخ البدء					ال الأمم المتحدة	القطاع الخاص	مكتب دعم المنسق الدائم للأمم المتحدة في السودان (RCSO)
تاريخ الانتهاء					ال الأمم المتحدة		2005
أهم المانحون	بريطانيا، المفوضية الأوروبية، النرويج، إيطاليا، هولندا، السويد، كندا، ألمانيا، إسبانيا، الدنمارك، فنلندا	بريطانيا، المفوضية الأوروبية، النرويج، إيطاليا، هولندا، السويد	بريطانيا، هولندا	غير معروف	2011*	2011	2010*
المبلغ الذي تعهد المانحون بتقديمه (2009 – 2005) بالمليون دولار	\$524m	\$22.7m	\$51.3m	2006	2008	2005	2005
مدة التدخلات	2-5 أعوام	3-12 شهراً	18 شهرأ – 3 أعوام	18 شهرأ	12-6 شهراً		
متوسط الحجم (بالمليون دولار)	\$10m – \$150m	\$0.2m – \$2m	\$2m – \$3m	\$0.5m – \$3m	\$66.2m	\$190m	
نوع التدخل	البنية التحتية واسعة النطاق، توصيل الخدمات العامة، بناء القدرات الإنثاجية، ونظم التنمية	إصلاح القطاع العام، إدارة المالية العامة والتدريب على مستوى الولايات	بناء القرارات الإنثاجية وتنمية المجتمع، معافاة قدرات الجنوب على مستوى الولايات	توصيل الخدمات (الصحة والتعليم والبياه والصرف الصحي)	التصدي للأزمات، توصيل الخدمات (شبكات الأمان القائمة وخطوط الإمداد الضرورية)		

\* توجد خطط حالياً بالتجديد لصندوق التمويل المشترك وصندوق الخدمات الأساسية

المصدر: تجميع معلومات من مكتب المانحين المشترك (جوبا)، RCSO، OCHA، نوفمبر/تشرين الثاني 2009

### الآثار السلبية لمشكلات الصناديق المشتركة

تم استهلاك وقت طويل للغاية في جوبا على المناقشات حول صناديق التمويل المشتركة فالبنك الدولي والمانحون وحكومة جنوب السودان يتحملون جميعاً المسؤولية عن هذا، ويجب الاستفادة من الدروس مما حدث في الفترة اللاحقة على عام 2011.<sup>90</sup> وفي الوقت نفسه فإن منظمات المجتمع المدني اضطررت للاعتماد على مصادر تمويل متعددة قصيرة الأجل . وكما أوضح مدير إحدى المنظمات: "... تمويلنا متشرذم ونحصل عليه من ثلاثين منحة صغيرة. ولا يمكن إدارتها"<sup>91</sup> وقد صعب هذا من الحفاظ على البرامج المستدامة ذات الجودة المطلوبة أو البناء الفعال لقدرات الحكومة أو نظرائها من المجتمع المدني المحلي

وبعض منظمات المجتمع المدني اضطررت لإغلاق برامجها طويلة الأجل، حتى رغم أن الحكومة لم تكن بعد في حالة تسمح لها باستلام المشروعات من المنظمات . ومن الغريب إذن أنه، وكما كان سكان الجنوب يتوقفون، رؤية أي فوائد للسلام، فبعض المجتمعات قد عانت في واقع الأمر من تدهور في مستوى الخدمات

## جدول 6: مثال على الممارسات السيئة؟ دعم القطاع الصحي

كان من المتصور أن صندوق التمويل المشترك سيمول الخدمات الصحية في الولايات العشر بجنوب السودان، وهذا النموذج كان يشمل آليات التعاقد من الباطن مع منظمات مجتمع مدني في كل ولاية، على أن تساعد حكومات الولايات على التنسيق والتعاقد من الباطن مع منظمات إضافية لدعم الخدمات الأساسية على مستوى المنطقة

لكن مع أواخر عام 2009، كانت التأخيرات في التعاقدات وعدم قدرة المنظمات غير الحكومية على الوفاء بإجراءات البنك الدولي تعني عدم الانتهاء من إتمام أي من التعاقدات من الباطن على الخدمات الأساسية. بمعنى آخر، فإن بعد خمس سنوات من تأسيس الصندوق، لم يصل أي تمويل تقريباً إلى المنشآت الصحية من خلال هذه الآلية<sup>92</sup>

أموال الصندوق المشترك يرجح أن تصل إلى العيادات الصحية في أربع ولايات في عام 2010، بينما آليات التمويل الأخرى، مثل صندوق الخدمات الأساسية، ستسعى لسد العجز في الولايات المستحبقة، لكن الدعم الإجمالي للقطاع الصحي في عام 2010 يرجح أن يكون أقل من المتوقع<sup>93</sup>

وفي الوقت نفسه، فإن منظمات المجتمع المدني في شتى أنحاء السودان استمرت بصعوبة في توصيل نحو 85 في المائة من الخدمات الصحية الأساسية، بتمويل من مختلف المصادر<sup>94</sup>. البيانات الصحية التي تم جمعها في أغسطس / آب 2009 تُظهر أن الربع فقط من العيادات المدعومة من منظمات المجتمع المدني قد أكدت تلقى التمويل حتى نهـاية العام<sup>95</sup>. وهذا نمط التوزيع على مدار العام، ويعتبر بثابة تد خطير لبناء قدرات الحكومة، وبدلـاً من التركيز على إستراتيجية طويلة الأجل، تشتت انتباه المنظمات غير الحكومية نحو تأمين الحصول على التمويل. وبالنتيجة لأحوال التمويل غير المستقرة هذه، فإن بعض المنظمـات غير الحكومية اضطرت لقطع خدماتها لفترات وإخـطار نظرائها في الحكومة بأن العيادات مهددة بالإغلاق

المصدر: مقابلات مع عاملين بالقطاع الصحي، أكتوبر/تشرين الأول 2009.

## أهمية التمويل المستقر على مدار عدة أعوام

عدم اليقين إزاء المستقبل السياسي لجنوب السودان يرجح أن يسهم في تراجع التمويل القابل للتتبـؤ على مدار الأعوام التالية<sup>96</sup>. وسوف يتـفاقم هذا مع عدم استحقاق السودان لنحو 300 مليون يورو من مساعدات التنمية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، لأن حـكمة الخرطوم لم توقع على الانفاق الإطاري الجديد مع الاتحاد الأوروبي

وهو الأمر الذي يكاد سكان جنوب السودان لا يتحملونه. فالمناحون يجب أن يضمنوا ثلـيقـي جنوب السودان للتمويل الفعال بشكل يعوض احتياجات الجنوب الحرجـة، ومن ذلك الدعم المباشر للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، التي ستلعب دوراً هاماً في توصيل الخدمات في المستقبل المنظور

وقد أبدت حـكمة جنوب السودان والمناحون القلق من أن تسليم منظمات المجتمع المدني للخدمـات سيقوض من السلطات الحكومية. لكن لا علاقة لهذا بذلك بشكل مباشر. فمن الممكن لـمنظـمات المجتمع المدني، وهو ما يحدث كثيرـاً، أن تعمل في ظل التعاون الوثيق مع الحكومة على كافة المستويـات، فتنبنيـ القرارات للنظراء من الحكومة المحلية، وهو الأمر الذي وبـما يـتفق مع سيـاستـة الـلامـركـزـيةـ الخامـصـةـ بـحـكـومـةـ جـنـوبـ سـودـانـ يجبـ أنـ يـشـغلـ الصـدارـةـ ضـمـنـ مدـ الخـدمـاتـ. وـتـسـلـيمـ الخـدمـاتـ إـلـىـ حـكـومـةـ كـيـ تـوزـعـهاـ هيـ يـجـبـ أنـ يـحـدـثـ عـبـرـ مـهـجـ يـتـمـ العمـلـةـ عـلـىـ مـراـحـلـ بـنـاءـ عـلـىـ تـوـقـعـاتـ وـاقـعـيـةـ لـفـدـرـاتـ

”نحن نجلس على عدة تحديات ولسنا قادرـين على الوفـاءـ بـتـوـقـعـاتـ لـأـنـاسـ وـهـدـنـاـ . ربما بعد عشر سـنـوـاتـ سـنـتـمـكـنـ مـنـ هـذـاـ لـكـنـ هـلـ نـتـظـرـ أـنـ يـمـوتـ شـعـبـنـاـ إـلـىـ أـنـ يـحـثـ هـذـاـ؟ـ منـظـمـاتـ المـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ تـسـاعـدـ عـلـىـ بـنـاءـ قـدـرـاتـنـاـ وـتـمـكـنـيـ شـعـبـنـاـ بـعـدـ الـحـربـ“.

مسؤول حـكـومـيـ علىـ مـسـتـوىـ المـقاـطـعـةـ، ولاـيـةـ غـربـ الـإـسـتوـانـيـةـ، 3ـ أـكتـوبرـ/ـتـشـرينـ الأولـ 2009.

## تقييم في أفضل لجميع المستويات الحكومية

منذ عام 2005 استفادت حـكـومـةـ جـنـوبـ سـودـانـ منـ أـربـاحـ النـفـطـ الـوـفـيرـةـ. وـفـيـ مـنـقـدرـ أـنـهـاـ

تلت 75 مليار دولار حتى اليوم كجزء من ترتيبات مشاركة أرباح النفط ضمن اتفاق السلام الشامل، والتي تمنح الحق في 50% في المائة من الأرباح العائدة عن حقول النفط الجنوبية لحكومة جنوب السودان. إلا أن حكومة جنوب السودان لم تتمكن من إدارة هذه الموارد بفعالية من أجل مد الخدمات والتنمية للمواطنين، لا سيما في المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية. وقد أقر مسؤولو حكومة جنوب السودان أنفسهم بأن هذا يعود جزئياً للفساد والتلاعب بقوائم رواتب العاملين<sup>97</sup>

ليس لدى توصيف وظيفي ولا تدريب ولا أتفقى آراء الرؤساء في أدائي. فعل ما يسعى، لكن ما يتم من عمل يعود لي، وليس عندي عربة أتحرك بها خارج مكتبي".

مسؤول حكومي محلي، ولاية أعلى النيل، 27 سبتمبر/أيلول 2009.

لكن منذ البداية فإن حكومة جنوب السودان دون خبرة في الحكم، كانت راضية بمجموعة لا يمكن تخيلها من التحديات التنموية والأمنية . . . وبدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي والمانحين،<sup>98</sup> تقوم حكومة جنوب السودان بتطوير نظمها المالية وعمليات التخطيط ونظم رواتب العاملين، وبدأت فيها جيعاً من الصفر تقريباً لكن المساعدات الفنية للحكومة كانت أقل من معدلاتها بكثير مقارنة بخطط ما بعد النزاع فهناك ما يقدر بـ 150 مساعد فني دولي يعملون في وزارات حكومة جنوب السودان، مقارنة بـ 3000 مساعد في موزمبيق فترة ما بعد الحرب.<sup>99</sup>

كما أن الدعم المقدم لحكومة جنوب السودان كان يستهدف جوبا بشكل غير متسم بالمساواة على الإطلاق. في بينما بناء هيكل الحكومة المركزية هام للغاية، فلا يمكن أن يأتي على حساب دعم السلطات المحلية إذا كانت الصلة بين المواطنين والحكومة تتوقف على هذا الأمر، وإذا كان عباء مد الخدمات من المقرر أن يسلم من منظمات المجتمع المدني للمحلية

من واقع الإقرار بعدم الازان هذا، عكف برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدعم من المانحين على التخطيط لزيادة الدعم الفني في كل من الولايات العشر في عام 2010. وهذه خطوة مبدئية تحظى بالترحيب، لكن مطلوب الكثير من حكومة جنوب السودان والمانحين من أجل بناء مؤسسات حكومة محلية فعالة

## الاتساق في مد الخدمات بعد عام 2011

لم يقم المجتمع الدولي أو حكومة جنوب السودان بعد بمد الخدمات التنموية الهامة لجنوب السودان أثناء الفتنة الانقلالية الحرجية من اتفاق السلام الشامل . وهذا الإخفاق أدى بدوره إلى جعل المجتمعات المحلية أكثر عرضة لأضرار الكوارث. قتوسع الدعم في الخدمات الأساسية خلال فترة الاستفتاء وما بعدها هو أمر بالغ الأهمية، ليس فقط للوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعب جنوب السودان، بل أيضاً إسهاماً في السلام الدائم



مدرسة خيمة، أوبيني كي بول، ولاية شرق الاستوائية © تيم ماكولكا 26 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

# 5 النتائج والتوصيات

يواجه جنوب السودان تحديات متشابكة ومتداخلة كثيرة، لكن في ظل وجود الإرادة السياسية وإستراتيجية متعددة المسارات، فمن الممكن تجاوزها والإخفاق في التحرك ليس خياراً متاحاً. فمع اقتراب الانتخابات والاستفتاء، فإن منع النزاعات وتحسين تدابير حماية المدنيين من الأولويات القصوى. وتدور الوضع الإنساني يجعل من تحسين قدرات التكيف مع الأزمات أمر بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، فإن مد الخدمات والدعم للحكومة يجب أن يتم سريعاً للمساعدة في تقليص الفقر في صفوف المواطنين ومنحهم الأمل في المستقبل.

## تحفيض آثار النزاع وحماية المدنيين

مع دخول اتفاق السلام الشامل عامه الأخير، فمن الواجب التحرك سريعاً بناء على الخطوات التالية لتحفيض آثار النزاع ولتحسين تدابير حماية المدنيين

- يجب أن تتركز جهود الوساطة الدولية بين أطراف اتفاق السلام الشامل على التوصل لحلول بشأن القضايا الأساسية في الفترة السابقة على فعاليات اتفاق السلام الشامل، وأهمها استفتاء 2011 وما يليه. وعلى الطرفين التعاون، عبر آليات منها الوحدات المشتركة، لتوفير الأمن.
- على حكومة جنوب السودان، بدعم من الشركاء الدوليين، التحرك بالإضافة لمنع أسلحة المدنيين وتعزيز قدراتها في توفير الأمن الداخلي، إلى حماية المدنيين ومعالجة مظالم المجتمعات المحلية. فنزع الأسلحة يجب أن يجري بشكل احترافي ومع توخي المساواة دون تفرقة في شتى مناطق النزاع، دون تمييز جماعة على أخرى ويجب على حكومة جنوب السودان نشر عناصر مدربة من الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الشرطة لتوفير الضمانات الأمنية للمجتمعات منزوعة السلاح.
- على مجلس الأمن أن يمنح الأولوية لحماية المدنيين لدى تجديده لولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان في أبريل/نيسان 2010، مع التركيز على مسؤولية البعثة الأساسية عن التصدي للتهديدات الناشئة عن العنف المجنوني وجيشه مقاومة الرب، وكذلك المصادرات المحتملة أن تتشبث على صلة باتفاق السلام الشامل. ويجب أن يدعم المجلس البعثة كي تحسن استخدام مواردها القائمة، وأن يمدتها بموارد إضافية إذا لزم الأمر للتصدي للتحديات الجديدة.
- على بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تقوم بإعداد أدلة إرشادية وتدريبية واضحة لجميع العاملين (ومنهم العناصر العسكرية) بشأن مسؤوليات الحماية، وتحسين الاتصال الداخلي وتعزيز الحوار مع السلطات والمجتمعات المحلية وقد يشمل هذا إعداد دوريات مشتركة بين البعثة والعنصر العسكري في المناطقريفية المتاثرة بالنزاعات وتوفير معدات الاتصالات الأساسية للشرطة ونقاط الأمن المحددة.
- على مجلس الأمن أن يجدد تركيزه على مشكلة جيش مقاومة الرب وأن يضغط من أجل حل إقليمي شامل لهذه المشكلة.

## تعزيز قدرات التكيف مع الأزمات والجاهزية لها

الوضع الإنساني في جنوب السودان – وهو بالفعل أحد أسوأ الأوضاع في العالم – يتدهور. ومن ثم فهناك حاجة لتعزيز قدرات التكيف مع الأزمات في وجه السرعة.

- على المانحين توسيع تمويلهم للأزمات في جنوب السودان وضمان توفر التمويل لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك عبر آليات مثل صندوق التكيف مع الأزمات لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ERF.
- يجب على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يجهز بالعاملين من أجل تنسيق الجاهزية للأزمات وتحديد مواضع العجز، و تحديد نقاط تركيز للتواجد الأمني.

- في كل من الولايات العشر. وعلى المكتب أيضاً أن يتجهز لتحسين مد الخدمات القليلة، ويشمل ذلك عبر إصلاح وصيانة مهابط الطائرات والطرق
- على الأمم المتحدة والمنتحين والمنظمات غير الحكومية الدولية تعزيز دعمها لمنظمات المجتمع المدني المحلية والمؤسسات الكنسية – وهي في أحوال كثيرة الكيانات الوحيدة القادرة على الوصول لمجتمعات جنوب السودان المحلية النائية
- يجب أن تسهم التدخلات الخاصة بأوضاع الأزمات في التنمية، بالقدر ا لملائم، بتوفير بدائل لتوزيع الطعام وغيرها من آليات التكيف التي تمكن من إنعاش الأسواق وتوفير الكفاية الذاتية للمجتمعات المحلية. على أن يشمل هذا تعزيز إعادة الدمج و / أو توطن الأشخاص النازحين

## التعجيل بمد الخدمات ودعم حكومة جنوب السودان

يجب ألا يشتت تعزيز التكيف مع الأزمات من الموارد بعيداً عن مسار الأنشطة التنموية طويلة الأجل. وبعد عقود من الحرب، يعتبر مد الخدمات ودعم حكومة جنوب السودان من الأمور الواجب التعجيل بها، وذلك بواسطة

- على حكومة جنوب السودان، بدعم من المانحين، أن تعزز من المساءلة المالية وتحسن من إدارة مواردها الأهم من أجل مد التنمية لشعب جنوب السودان
- على المانحين التواصل فيما بينهم بشأن قرارات تخصيص التمويل بأسرع ما يمكن وتوفير التمويل الذي يمكن التنبؤ بمساره، طويلاً الأمد، من أجل مد الخدمات، بما في ذلك عبر التوسيع في صندوق الخدمات الأساسية العامل جه أدنى عاملين والهدف طويل الأجل يجب أن يكون تسليم إدارة مد الخدمات من منظمات المجتمع المدني إلى الحكومة، لكن يجب أن يحدث هذا في إطار زمني واقعي عبر مراحل
- على المانحين وحكومة جنوب السودان والبنك الدولي التعاون فيما بينهم من أجل ضمان إنفاق مبلغ الـ 350 مليون دولار المتبقية في صندوق التمويل المشترك على مسار تحقيق نتائج ملموسة يستشعرها سكان جنوب السودان
- على الاتحاد الأوروبي أن يبحث في بدائل لتوصيل التمويل التنموي إلى جنوب اسودان، نظراً لأن السودان غير مستحق للجولة العاشرة من التمويل التنموي الأوروبي
- على المانحين تعزيز المساعدة الفنية المقدمة للحكومة، مع وجوب دعم حكومة جنوب السودان والمانحين أكثر للمحليات(الولاية والمنطقة والبيام).<sup>100</sup>

## يجب التحرك الآن

لقد أظهر سكان جنوب السودان قدرة فائقة على تحمل آثار عشرات السنين من الحرب والإهمال. وفيما يتعلق بهذا، فإن العام الأخير من الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل، فعلى حكومة جنوب السودان والحكومة السودانية المركزية التعاون للوفاء بالالتزامات والوفاء بالوعود المقطوعة في إطار اتفاق السلام الشامل

وبواسطة التحرك السريع والمركّز، فبإمكان أطراف اتفاق السلام الشامل – بل وعليهم – منع العودة إلى النزاع المدمر. الآن هو الوقت المناسب لمد التدابير الأمنية والمساعدات المطلوبة بشدة لسكان جنوب السودان، وهو الوقت المناسب لبناء أسس التنمية المستدامة، ومن ثم السلام الدائم في نهاية المطاف.



أطفال المدارس يلعبون على دبابة عاطلة، موندي، غرب الاستوائية © كارولين غلوك/أوكسفام، 15 ديسمبر/كانون الأول 2009.

<sup>1</sup> تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الأمم المتحدة في السودان، 21 أكتوبر/تشرين الأول، ص 1 (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>2</sup> هذا التقرير يستند إلى مشاورات مع المجتمعات المحلية ومسؤولين بالحكومة المحلية أثناء عام 2009، وشملت المناطق موندري وياميبيو وغرب الاستوائية(بنابر، أبريل، سبتمبر 2009)، ورومبيك الوسطى وكوييت وبولو والبحيرات (بوليوبولي وسبتمبر)، وماكال وميلوت وأعلى النيل (سبتمبر) وبور وجونقلي (أكتوبر). تمت أكثر من 50 مقابلة أيضاً في جوبا وعواصم ولايات بور وماكال ورومبيك وبوليوبولي مع حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة ومانحين ومنظمات مجتمع مدني بين سبتمبر ونوفمبر 2009.

<sup>3</sup> منظمات المجتمع المدني الدولية هذه تعمل عبر عمليات مباشرة ومن خلال شركاء محليين ميدانياً في مجالات الرعاية الصحية والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي وتوفير سبل العيش والتعليم وبناء السلام والصحة العامة والتغذية وبقاء المُدرِّسات وتقليل مخاطر الكوارث والاستجابة للأزمات والحفاظ على البيئة

<sup>4</sup> انظر: Consolidated Appeals Process (CAP): Work Plan 2010 for Sudan, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 11 Dec 2009, <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/EDIS-7YMTE8?OpenDocument> تمت الزيارة في ديسمبر/كانون الأول 2009.

<sup>5</sup> القتال في صفوف الوحدات المشتركة اندلع في أبيي في مارس/آذار 2008، مما أدى لنزوح نحو 50 ألف شخصاً، وفي مالاكال في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 وفراير/شباط 2009.

<sup>6</sup> الضامنون هم كينيا وأوغندا ومصر وإيطاليا وهولندا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة، وكذلك السلطة البينية حكومية للتنمية، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الخروفات تشمل خرق اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، مثمناً وقع من قتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والوحدات المشتركة التابعة للجيش السوداني(انظر حاشية رقم 5) وفي بوليوبولي تموز 2005، رفض تقرير لجنة ترسيم حدود أبيي "النهائي والملزم".

<sup>7</sup> انظر على سبيل المثال Small Arms Survey (May 2008) ‘Allies and defectors: An update on armed group integration and proxy force activity’, HSBA Issue Brief No.11, Geneva: Small Arms Survey. [http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan\\_pdf/SIB%202011%20allies%20defectors.pdf](http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan_pdf/SIB%202011%20allies%20defectors.pdf) تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

<sup>8</sup> انظر: G.Gagnon (2009) ‘Letter to the Presidency of the Sudanese Government of National Unity Concerning the Situation in Malakal’, Human Rights Watch, 21 May 2009. <http://www.hrw.org/en/news/2009/05/21/letter-presidency-sudanese-government-national-unity-concerning-situation-malakal> (تمت الزيارة في نوفمبر 2009)

<sup>9</sup> السابق.

<sup>10</sup> كل من الولايات الجنوبية العشر فيها ما يتراوح بين 1500 إلى 3000 رجل شرطة، وتهدف حكومة جنوب السودان لأن يصبح العدد 3000 رجل شرطة لكل ولاية وفي ظل قلة العربات والمساحة الشاسعة للولايات، فمن المقرر لا مفر لتوزيع الشرطة بشكل انتقائي

<sup>11</sup> مقابلة أوكلهام مع استشاري للشرطة بتمويل من المانحين، جوبا 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

<sup>12</sup> نحو 90 في المائة من قوة الشرطة قد تكون أممية انظر: A. Lokuji, A. Sewonet Abatneh, Chaplain K. Wani (June 2009) ‘Police Reform in Southern Sudan’, The North-South Institute: Canada and Centre for Peace and Development Studies, University of Juba: Sudan, p. 6. <http://www.nsi-ins.ca/english/pdf/SSR%20Sudan.pdf> في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>13</sup> السابق، ص 5.

<sup>14</sup> انظر: Lokuji, op. cit. and T.D. Cook and D. Vexler (September 2006) ‘Imagining the elections: A Look at What Citizens Know and Expect of Sudan’s 2010 Vote’, The National Democratic Institute: Washington DC, p. 50. <http://www.ndi.org/node/15797> (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>15</sup> تسليم الميليشيات التي تحارب بالوكالة والتلاع بالتوترات الإثنية كان من أساليب الحرب الإلهية المطلوبة، فضلاً عن أن الفترة المبكرة من بعد توقيع اتفاق السلام 2005 إلى 2006 شهدت عنفاً بالغاً وفوضى عارمة، مع، على سبيل المثال، وقوع مصادمات موسعة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات الميليشيات وحملة نزع الأسلحة المضوية في جونقلي العنف في عام 2009 هو من ثم وعلى الأقل جزئياً استمرار للتوجهات القائمة كما أن غالبية التقطيعية الدورية (الإثنية) فيما في السنوات المبكرة من فترة اتفاق السلام الشامل يجعل من المرجح مرور بعض الهجمات دون تقطيعها

<sup>16</sup> مقابلات أوكلهام، قيادات مجتمعية وأعضاء من المجتمعات المحلية، ولاية البحيرات 22 إلى 24 سبتمبر/أيلول 2009. طبقاً لاستطلاع عن الأسلحة الصغيرة، فإن طبيعة العنف بين القبلي تحولت منذ مارس/آذار 2009 من الهجمات التي تستهدف الشباب المسلح المتورط في المذاهب، إلى مهاجمة المجتمعات المحلية، ومنها المسنين والنساء والأطفال انظر: Small Arms Survey (May 2009), ‘Conflicting priorities: Small GoSS security challenges and recent responses’, HSBA Issue Brief No.14, Small Arms Survey: Geneva.

[http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan\\_pdf/SIB-14-conflicting-priorities-GoSS.pdf](http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan_pdf/SIB-14-conflicting-priorities-GoSS.pdf) (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>17</sup> تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في السودان، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2009، مرجع سابق.

<sup>18</sup> مقابلات أوكلهام، قيادات مجتمعية وأهالي، ولاية البحيرات، 22 إلى 24 سبتمبر/أيلول 2009.

<sup>19</sup> في مطلع التسعينيات أنشأ جيش مقاومة الرب عدة قواعد في شرق الأستوائية، حسب التقارير بتمويل من

حكومة الخرطوم انظر: US Dept of State 2001, 'Patterns of Global Terrorism', http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2001/, Appendix C: 'Background Information on Other Terrorist Groups', May 21 2002, (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009) http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2001/html/10254.htm (2009).

<sup>20</sup> وقعت هجمات متعددة على امتداد الحدود مع الكونغو الديمقراطية، ومنها هجمة في 12 أغسطس/آب 2009 على بلدة إيزو غرب الاستوائية، بالقرب من مركز توزيع الغذاء لضحايا حش مقاومة الربوقي الهجوم رغم نشر قوات إضافية من الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقه مقابلةً أو كسفام مع مسؤول بحكومة إيزو المحلية، ياميبي، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

<sup>21</sup> انظر: OCHA Gap Analysis for LRA Response, as at 21 October 2009.

<sup>22</sup> مقابلات أو كسفام مع السلطات الحكومية للولاية، زعامات الكائنات والمجتمعات المتاثرة بجيش مقاومة الرب ياميبي، غرب الاستوائية، 13 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

<sup>23</sup> قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة والجيش الشعبي لتحرير السودان مات منها عناصر على يد جيش مقاومة الرب. انظر على سبيل المثال Skye Wheeler (September 2008), 'Uganda rebels accused of attacks in Sudan, Congo', Reuters, http://www.alertnet.org/theneWS/newsdesk/LJ733105.htm and United Nations Sudan Bulletin 24 January 2007, http://www.re liefweb.int/rwarchive/rwb.nsf/db900sid/EKOI-6XW2DR?OpenDocument (تمت الزيارة في ديسمبر/كانون الأول 2009).

<sup>24</sup> هناك نحو جندي واحد مسلح لكل 121 كيلومتراً مربعاً في منطقة عمليات قوات حفظ السلام في السودان، أو جندي واحد مسلح لكل 2000 شخص، انظر: Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in the Sudan, S/2009/357, 14 July 2009, p.34. http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Sudan%20S%202009%20357.pdf (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>25</sup> أكثر الأمثلة تطرفاً على قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بنزع الأسلحة بالإكراه كان في ديسمبر/كانون الأول 2005 إلى مايو/أيار 2006، وأسفر عن وفاة نحو 1600 راعي مسلح وجندي من الجيش الشعبي انظر: Small Arms Survey (Nov 2006 –February 2007), 'Anatomy of civilian disarmament in Jonglei State', HSBA Issue Brief No.3 (2nd ed.), Small Arms Survey: Geneva. http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan\_pdf/SIB%203%202nd%20ed%20Jonglei.pdf (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>26</sup> انظر: A. O'Brien (January 2009) 'Shots in the Dark: The 2008 South Sudan Civilian Disarmament Campaign', Small Arms Survey, Geneva, pp. 29–30, http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan\_pdf/SWP-16-South-Sudan-Civilian-Disarmament-Campaign.pdf (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>27</sup> كما تم نشر جنود الجيش الشعبي في الولاية لإجراء نزع الأسلحة قسراً في حالة ما إذا تمت مقاومة نزع الأسلحة الطوعي، وأسفت هذا حسب التقارير عن بعض حوادث العنف المتفرقة، مثل إطلاق 8 شباب النار. وأكثر من 80 شاباً تم القبض عليهم أيضاً، واحتجزوا في مراكز للجيش وتناقلت التقارير إساءة معاملتهم مقابلةً أو كسفام، مكتب حقوق الإنسان ببعثة حفظ السلام في السودان، روبيك، ولاية البحيرات سبتمبر/أيلول 2009.

<sup>28</sup> مقابلة أو كسفام مع مجموعة نساء، منطقة وولو، ولاية البحيرات 24 سبتمبر/أيلول 2009.

<sup>29</sup> الحكومة نفسها أقرت بأن قواتها الأهلية (الجيش الشعبي، الشرطة، إدارة السجون) هي المصدر الأساسي للأسلحة الصغيرة في حيازة المدنيين انظر: Lakes State Provisional Order No. 16/2008, cited in A. O'Brien, *op. cit.*

<sup>30</sup> مقابلة أو كسفام، ولاية البحيرات، 23 سبتمبر/أيلول 2009.

<sup>31</sup> هذه الخطة يتمول من صندوق معافاة السودان، جنوب السودان انظر: Implementation Plan, Sudan Recovery Fund – Southern Sudan, Round III – Window, Integrated Stabilization and Recovery', October 2009.

<sup>32</sup> هذا المنهج من إعداد مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بتتأمين المجتمعات المحلية والرقابة على الأسلحة، 2007 – 2011، خطبة بث الاستقرار في ولاية جونقى شملت مشاورات مع العينين من المجتمعات المحلية في كل من مناطق الولاية الإحدى عشرة. 'SRF Jonglei Implementation Plan' *op. cit.* p. 2.

<sup>33</sup> قرار مجلس الأمن 1590 S/Res بتاريخ 24 مارس/آذار 2005، مادة 4 تنص على الهدف الأساسي للبعثة، وهو دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، على: http://www.unsudanig.org/unsudan/data/res1590.pdf (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>34</sup> المناطق الثلاث هي أبيي وجنوب الخرطوم والنيل الأزرق

<sup>35</sup> ميزانية البعثة الموافق عليها لعام 2009 – 2010 هي 958.35 مليون دولار، انظر: (A/C.5/63/25) UNMIS facts and figures: UNMIS facts and figures: <http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/unmis/facts.html> (تمت الزيارة في ديسمبر/كانون الأول 2009)، العناصر العسكرية 92754 منهم 483 مراقب عسكري، و193 مسؤول UN (2009), 'Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in the Sudan', S/2009/545, 21 October 2009, p.9.

(تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009). <http://www.un.org/Docs/sc/sgrep09.htm>

<sup>36</sup> منهم 797 عنصراً دولياً و2395 محلياً من المدنيين انظر: UNMIS facts and figures, ([تمت الزيارة في http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/unmis/facts.html](http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/unmis/facts.html)) ديسمبر/كانون الأول 2009.

<sup>37</sup> قرار مجلس الأمن رقم 1590، بتاريخ 24 مارس/آذار 2005، نقطة 4، مرجع سابق.

<sup>38</sup> بموجب المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن من حقه التحرك في حالة الضرورة لحفظ على السلام والأمن الداخليين أو استعادتها، انظر: <http://www.un.org/en/documents/charter/index.shtml>

<sup>39</sup> قرار مجلس الأمن رقم 1870، 30 أبريل/نيسان 2009، فقرة 14: "مطلوب من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان استخدام كامل ولايتها القائمة وقدرتها في توفير الأمان للسكان المدنيين مع التركيز على الأخضر على حاجة البعثة إلى استخدام كامل صلاحياتها وقدرتها فيما يخص أنشطة الميليشيات والجماعات المسلحة مثل جيش مقاومة الرب في السودان، كما هو وارد في القرار 1663 بتاريخ 24 مارس/آذار 2006".

<sup>40</sup> بين من قرارات مجلس الأمن القصصية أن حماية المدنيين "لها الأولوية في القرارات الخاصة باستخدام القدرات والموارد القائمة". قرار مجلس الأمن 1894، بتاريخ 11 أكتوبر/تشرين الأول 2009، فقرة 19، انظر: <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FFF9%7D/POC%20SRES1894.pdf> وتوج لغة مشابهة في قرارات مجلس الأمن 1265 بتاريخ 17 سبتمبر/أيلول 1999 و1296 بتاريخ 19 أبريل/نيسان 2000.

<sup>41</sup> مقابلة أوكسفام مع عناصر عسكرية ومدنية من بعثة الأمم المتحدة في السودان، رومبك، ولاية البحيرات ويامبيو، غرب الاستوائية، سبتمبر/أيلول 2009.

<sup>42</sup> فيما سبق وأعدت البعثة في ولاية جونقلي وحدات مؤقتة في موتوت عام 2006 وأكوبو عام 2007 (فان) الورحات المؤقتة لعام 2009 شملت التصريح بنقل الدوريات إلى خارج القاعدة مقابلة أوكسفام مع مسؤول برنامج الأمم المتحدة للتنمية، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول 2009.

<sup>43</sup> عدم قدرة البعثة على حماية المدنيين في مصادمات مابيابار 2008 في أبيي دفعت بالبدء في مراجعة داخلية لمنهج البعثة الخاص بحماية المدنيين لم يتم إطلاق الأطراف المعنية الخارجية على نتائج هذه المراجعة.

<sup>44</sup> مقابلة أوكسفام، مسؤول محلي بأكوبو، جوبا، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2009. تأكيد في مقابلات مع مسؤولي البعثة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول 2009.

<sup>45</sup> قال مسؤول محلي من أكوبو ومسؤولين بالبعثة لأوكسفام إن "الحضور القوي" للبعثة، وجدت المجتمعات المحلية التي تعشى إلى جوار الوحدات المؤقتة الإحساس بالأمان مقابلات مع البعثة ومفوض مقاطعة أكوبو، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول 2009.

<sup>46</sup> بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية المجاورة للسودان قامت، في حالات محدودة، على سبيل المثال بتوفير كروت هاتف لزعماء القبائل من أجل تيسير إبلاغهم عن الحوادث أو بواطن الفقق مقابلة أوكسفام، مسؤول رفيع المستوى ببعثة الأمم المتحدة في السودان، سبتمبر/أيلول 2009.

<sup>47</sup> انظر: UNMIS (2009) Press Conference by Lise Grande, UN Deputy Resident and Humanitarian Coordinator for Southern Sudan, 'Humanitarian challenges in Southern Sudan', 12 August 2009 at <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/EGUA-7UUSVM?OpenDocument#> (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>48</sup> انظر: Consolidated Appeals Process (CAP): Work Plan 2010 for Sudan, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 11 Dec 2009, op cit, p16

<sup>49</sup> هي بالأساس جنوني وأعلى التسلل وواراب. للمزيد عن العمل الإنساني في جنوب السودان Southern Sudan Report, OCHA, Issue no. 37, 5 November 2009 at <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/EDIS-7XML4T?OpenDocument> (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>50</sup> مقابلة أوكسفام مع مسؤول بوزارة الزراعة، ولاية البحيرات 22 سبتمبر/أيلول 2009. كذلك: Humanitarian Action in Southern Sudan Report, Issue no. 38, 20 November 2009 at <http://www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/MYAI-7Y72P2?OpenDocument> (تمت الزيارة في ديسمبر/كانون الأول 2009).

<sup>51</sup> الصندوق الإنساني المشترك على سبيل المثال تراجع من ذروة تقديم مساعدات بقدر 57155000 دولار في عام 2005 إلى 35219061 دولار، انظر: 2007 Common Humanitarian Fund for Sudan, Details by region, [http://www.unsudanig.org/workplan/chf/2007/docs/misc/CHF2007\\_All\\_Allocation\\_Details\\_by\\_Region.pdf](http://www.unsudanig.org/workplan/chf/2007/docs/misc/CHF2007_All_Allocation_Details_by_Region.pdf), p95 and 2009 Common Humanitarian Fund for Sudan, Details by region,

[http://workplan.unsudanig.org/chf/2009/docs/overall/CHF%20Allocation%20Details\\_by\\_region.pdf](http://workplan.unsudanig.org/chf/2009/docs/overall/CHF%20Allocation%20Details_by_region.pdf) صفحة 105. من الأهمية ملاحظة أن تعريف ما يمثل تمويلاً إنسانياً يُعرف من قبل المانحين المساهمين في قاعدة البيانات هذه، من ثم فمن المرجح أن مجال المشروعات الإنسانية يتناقض مع مشروعات المعافاة والتنمية ضمن ميزانية التمويل الإنساني

<sup>52</sup> طبقاً للبرنامج العالمي للغذاء فإن في جوبا 15 كيلومتراً ومالاً 10 كيلومترات، مقابلة أوكسفام مع مسؤول لوستي في برنامج العالمي للغذاء 13 ديسمبر/كانون الأول 2009. لكن مع تعبيد الطرق مؤخراً، لا سيما في جوبا، يرجح أن الرقم ارتفع

<sup>53</sup> من بين 78 مهبط للطائرات قيمتها الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، كانت 75 مصنفة على أنها "لا يمكن الذهاب إليها" و3 "الذهاب مع توخي الحذر". UNHAS Assessment Reported conditions

of various airstrips in Sudan at [http://www.logcluster.org/ops/sudan/air-transport/generalInfo/NoGo\\_Airstrips/view](http://www.logcluster.org/ops/sudan/air-transport/generalInfo/NoGo_Airstrips/view) (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>55</sup> معلومات من تجميع وحدة الأمن الخاصة بمنظمات المجتمع المدني بجنوب السودان، أكتوبر/تشرين الأول 2009

<sup>56</sup> مقابلات أو كسفام مع مسؤولين حكوميين مسؤولين عن تنسيق الشؤون الإنسانية في التحيرات، ياميبيو، بور، مالاكال، سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2009. انظر أيضاً: Lise Grande, 'Humanitarian Challenges in Southern Sudan', *op. cit.*

<sup>57</sup> مقابلات أو كسفام مع مسؤولين حكوميين مسؤولين عن تنسيق الشؤون الإنسانية، مرجع سابق

<sup>58</sup> مقابلة أو كسفام، رئيس هيئة تابعة للأمم المتحدة، جوبا 30 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

<sup>59</sup> على مستوى الولاية، سلم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مهامه إلى مكتب دعم المنسق الدائم بالدولة في عملية صعبة تمت عام 2007. وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2009، كان مكتب الدعم يمر بعملية الدمج بقسم بعثة الأمم المتحدة في السودان المعنى بالعودة والمعافاة وإعادة الدمج

<sup>60</sup> مقابلة أو كسفام، مكتب دعم المنسق الدائم، ولاية خاضعة للنزاعات 24 سبتمبر/أيلول 2009.

<sup>61</sup> انظر: OCHA Gap Analysis for LRA Response, as at 21 October 2009.

<sup>62</sup> مقابلات أو كسفام مع مسؤولين بالأمم المتحدة، والسلطات الحكومية المحلية، وقادرات الكنائس، ومجتمعات محلية متاثرة بهجمات جيش مقاومة الرب، ياميبيو، غرب الاستوائي 13 – 20 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

<sup>63</sup> انظر: Lise Grande, 'Humanitarian challenges in Southern Sudan', *op. cit.*

<sup>64</sup> يشمل هذا صندوق الأمم المتحدة للاستجابة للازمات، الذي كان المصدر الأساسي لتمويل الأزمات عروض (5 ملايين دولار من الصندوق خصصت للمناطق المتاثرة بجيش مقاومة الرب، 1.8 مليون دولار للاستجابة لأزمة الغذاء).

<sup>65</sup> قيمة الصندوق عام 2009 كانت 1.5 مليون دولار. اتصال بين أو كسفام وأحد العاملين بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر/كانون الأول 2009. وهذا هو الحد الأدنى للصندوق الواجب توفره

<sup>66</sup> يعتمد الصندوق حالياً على عملية تعاقد تستحق وقتاً طويلاً

<sup>67</sup> يقدم البرنامج العالمي للغذاء رحلات جوية للإمداد بالأغذية لكنه غير مسؤول وليست لديه ميزانية لحفظ على مهبط الطائرات وصيانتها، بل تقع هذه المسؤولية على عاتق المستخدمين الغربيين الذين يريدون الوصول إلى منطقة بعينها! انظر: (WFP UNHAS-Sudan, Frequently Asked Questions (no 18) <http://www.logcluster.org/search?path=%2Funlc%2Fops%2Fsudan&SearchableText=frequently+asked+questions> تمت الزيارة في ديسمبر/كانون الأول 2009. تأكيد أيضاً بواسطة مراسلة بالبريد الإلكتروني بين أو كسفام والبرنامج العالمي للغذاء في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>68</sup> انظر: Consolidated Appeals Process (CAP): Work Plan 2010 for Sudan, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 11 Dec 2009, <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/EDIS-7YMTE8?OpenDocument> تمت الزيارة في ديسمبر/كانون الأول 2009، ص 22.

<sup>69</sup> في غرب الاستوائية على سبيل المثال، شبكات الكنائس المحلية ومعها الهيئات الحكومية لعبت دوراً هاماً في توفير المساعدات للمناطق المتاثرة بهجمات جيش مقاومة الرب المقطوعة عن الفاعلين الدوليين بسبب الأمان والقدرة على العمل. مقابلات أو كسفام، ياميبيو، غرب الاستوائية، مرجع سابق

<sup>70</sup> انظر: The Government of Sudan / The Sudan People's Liberation Movement/Army (Abyei Arbitration), Permanent Court of Arbitration, the Hague, July 22, 2009, [http://www.pca-cpa.org/showpage.asp?pag\\_id=1306](http://www.pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1306)

<sup>71</sup> خطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الموازية بشأن أبيي ليست وثيقة علنية، لكن أو كسفام اطلع على نسخة منها!

<sup>72</sup> طبقاً ل报告 داخلي لترفاند صدر عام 2007 فإن مناطق شرق العویل وشمال وجنوب شمال بحر الغزال تعاني من معدلات عالمية لسوء التغذية الحادة، تتراوح حول 21 في المائة وأعلى

<sup>73</sup> يمكن استقاء بعض الدروس من مشروع للتحولات التقنية من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني، تم إجراءه في عام 2009 في شمال بحر الغزال فاعضاء المجتمع المحلي توصلوا فيما بينهم إلى الفئات الأكثر عرضة للضرر كي يشاركون في مشروع "الافت مقابل العمل". وإنستيقدين الأقل عرضة للضرر عملوا في هذه المشروع، فيما تلقى الأكثر عرضة للضرر تمويلاً نقدياً غير مشروط والمشروع قيد التنفيذ من ثم فإن تقديره سابق على أوانه، لكن أراء المستفيدين كانت إيجابية وتوفير النقد للمستفيدين يسمح لهم أيضاً بالاختبار فيما يollowنه الأولوية من شؤون البيت ويدعم السوق المحلية

<sup>74</sup> فيما لا تتوفر جميع المؤشرات المطلوبة لتحديد مؤشر التنمية الإنسانية، فإن الاحصاءات المتوفرة عن جنوب السودان تشغّل جيّعاً تقريباً مستوى أقل من معدلات أقل دولة على مؤشر التنمية البشرية. انظر المؤشرات من تقرير التنمية الإنسانية 2009، على: <http://hdrstats.undp.org/en/indicators/>.

<sup>75</sup> انظر: United Nations Population Fund (2008) 'Final County Programme Document for Sudan', 30 July 2008.

<sup>76</sup> انظر: UNFPA website, UNFPA Country Office, South Sudan [http://sudan.unfpa.org/southern\\_Sudan/index.htm](http://sudan.unfpa.org/southern_Sudan/index.htm) تمت الزيارة في ديسمبر/كانون الأول 2009.

<sup>77</sup> انظر: OCHA (October 2009) 'High Level Scary Statistics – Southern Sudan', OCHA: Juba <http://rco.unsudanig.org/southern/index.php>; Consolidated Appeals Process (CAP): Work Plan 2010 for Sudan, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 11 Dec 2009, *op. cit.*, p33

<sup>78</sup> رغم زيادة حضور طلاب المدارس الابتدائية كثيراً منذ انتهاء اتفاق السلام الشامل، فإن نحو 2 مليون طفل لا يذهبون للمدرسة. انظر: Consolidated Appeals Process (CAP): Work Plan 2010 for Sudan, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 11 Dec 2009, *op. cit.*, p58.

<sup>79</sup> لرعاية 90 ألف مواطن. انظر: Newsletter of the Sudan Recovery Fund — Southern Sudan (SRF-SS) Technical Secretariat, UN OCHA Compound, Juba, Volume I, Issue 3, November 2009.

<sup>80</sup> مقابلة أوكسفام، البحيرات، منطقة كوييت، 1 يوليو/تموز 2009.

<sup>81</sup> مقابلات أوكسفام مع مجتمعات محلية في جونقلي والبحيرات وأعلى النيل وغرب الاستوائية، سبتمبر/أيلول – نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

<sup>82</sup> على سبيل المثال، طبقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فإن "حكومة جنوب السودان لم تتمكن من الأضطلاع بخدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي توفر للمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة نتيجة لمحظوظية الميزانية جراء تراجع أرباح النفط". خلص هذا المنظمات الإنسانية تقريراً من خدمات الصحة وجميع العناصر الأساسية لشبكة الأمان تقريباً، انظر: 'Work plan for Sudan: United Nations and Partners', 11 Dec 2010, *op. cit.*

<sup>83</sup> انظر: IRC Returnee / Protection Monitoring Reports, 2006–2009

<sup>84</sup> انظر: IOM Tracking of Spontaneous Returns Project, 'Total Returns to South Sudan Post CPA to June 2009', August 2009

<sup>85</sup> الأرقام من مكتب المانحين المشترك لجنوب السودان، بريد إلكتروني مع أوكسفام، نوفمبر/تشرين الثاني 2009. هناك صندوق في السودان الصندوق الوطني الذي يركز على المناطق المتضررة بالحرب في شمال السودان، وصندوق الجنوب هذا التقرير يتناول الصندوق الأخير الخاص بالجنوب فقط

<sup>86</sup> انقوا الأطفال على سبيل المثال تقدمت بخطاب تبني فيه اهتماماً بإجراء مشروع للتدريب على مهارات التعليم بإسهام الصندوق في سبتمبر/أيلول 2006، وتلقت دعوة بتقييم عرض كامل بعد عام تقريباً، ثم امضت عاماً آخر من المفاوضات على المتطلبات الفنية قبل أن يعرض عليها أخيراً عقد في أغسطس/آب 2008. ثم تم سحب العرض بعد اربع شهور لأسباب غير معلنة

<sup>87</sup> هناك ما يقدر بـ 387 مليون دولار ما زالت لدى صندوق التمويل المشترك بريد إلكتروني مع مكتب المانحين المشترك لجوب السودان، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وحتى إعداد هذا التقرير، كان الرقم قد تراجع إلى 350 مليون دولار تقريباً. وحتى مع النقصان، فإن نحو ثلثي أموال الصندوق ما زال من المقرر إنفاقها خلال آخر عامين من مدة الصندوق المحددة بست سنوات (2005 إلى 2011).

<sup>88</sup> في 30 يونيو/حزيران 2009، صدقت حكومة جنوب السودان والشركاء من المانحين على اتفاق اتفقاً عليه، ومن بين خطواته، ضمان تحسين المسائلة المالية، وتعزيز نظم إدارة المالية العامة، والتسرع بعملية التنمية الاقتصادية وتقليل معدلات الفقر بنهایة عام 2011.

<sup>89</sup> لا يتناول التقرير تقييم صندوق CBTF، لكن هذا الصندوق، الذي مثل صندوق الخدمات الأساسية، تديره هيئة إدارة خاصة، ويعتبر كفؤاً

<sup>90</sup> يُرجى ملاحظة أن صندوق تمويل الاستجابة للأزمات ERF يمكن الوصول إليه عبر صندوق CHF، من ثم فلم يتم إعداد عمود خاص به في الجدول

<sup>91</sup> النجاح النسي للصناديق التي تديرها جهات خاصة مثل صندوق الخدمات الأساسية والـCBTF (SRF وMDTF) ربما تلقى دراسة في المستقبل

<sup>92</sup> مقابلة أوكسفام مع أحد العاملين بالرعاية الصحية، جوبا 12 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

<sup>93</sup> السابق. لجنة توجيه المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان تقدر أنه فيما يخص القطاع الصحي، فإن التحسينات الجديدة المقترحة من صندوق الخدمات الأساسية بالإضافة للمرحلة الثانية من صندوق التمويل المشترك لعام 2010، لتشكل مجتمعة 15 في المائة من العقود المتوفرة للتمويل في عام 2009 (غير صندوق التمويل المشترك والخدمات الأساسية)، رسالة من لجنة توجيه المنظمات إلى DFID السودان، 8 ديسمبر/كانون الأول 2008.

<sup>94</sup> الأرقام واردة في OCHA, Work plan for Sudan: United Nations and Partners, 11 Dec 2010, *op. cit.* وهي مؤكدة بمعرفة المنظمات العاملة في القطاع الصحي

<sup>95</sup> بيانات من جمع وزارة الصحة، حكومة جنوب السودان، تقرير التقدم الإ büي، 6 سبتمبر/أيلول 2009.

<sup>96</sup> وزارة مالية حكومة جنوب السودان قدرت أن تمويل الشركاء التنموي القابل للتنبيه يمكن أن يتراجع بنسبة 84% في المائة بحلول عام 2012، عرض لوزير المالية في منتدى تمويل حكومة جنوب السودان، أكتوبر/تشرين الأول 2009 (2009). عرض بالباور بوينت أطلع عليه أوكسفام عبر البريد الإلكتروني في أكتوبر/تشرين الأول 2009. مسوّبة التنبيه يتدفق التمويل من المانحين يجعل التخطيط طويل الأجل لحكومة جنوب السودان ومنظمات المجتمع المدني عملية صعبة للغاية

<sup>97</sup> انظر: J.G. Dak (2009) 'Kiir reiterates to scale down corruption and insecurity', *Sudan Tribune*, 11 August 2009. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article32089> (تمت الزيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

<sup>98</sup> من بين المانحين برنامج الأمم المتحدة للتنمية هيئة مساعدات الولايات المتحدة يو إس إيد، وصندوق تمويل بناء القدرات.

<sup>99</sup> انظر: GoSS Functional Prioritisation Study', presentation by USAID-funded MSI consultants to donors in Juba, 11 September 2009 (PowerPoint presentation shared

with Oxfam by email on 9 October 2009)

<sup>100</sup> المقاطعات/المناطق في جنوب السودان مقسمة إلى وحدات تسمى "بیام"، كل منها مشكلة من مجموعة قرى معروفة باسم "بومات".

كتبت هذا البحث مايا ميلر وليديا بول عن أوكسفام الدولية وكريستيان إيد وكورديد وهانديكاب الدولية وأنقذوا الأطفال و &Kerk in Actie ، ولجنة الإنقاذ الدولية (أي آر سي ) ، وسيكورس كاثوليک/كاريتاس فرنس ، وتيرفاند وورلد فيجن . تعرّب أوكسفام عن امتنانها للمساعدة التي تلقّتها من الزملاء من الحكومة ومن الأمم المتحدة ومن المجتمع المدني ، والمجتمعات المحلية في كل من جوبا والواقع الميداني، ومن قدموا معلومات لا غنى عنها ويسروا السفر في شتى أرجاء جنوب السودان. كما نود أن نشكر كريستين هاغون، وفيerti جونسون وأولييفيا كاليس، واللون مكدونالد، ونواه غوشالك، لما قدموه من عمل مثمر ودعم واسع في أثناء إعداد التقرير.

هذا التقرير صادر ضمن سلسلة من الأو راق البحثية المكتوبة لتوثيق الرأي العام بشأن قضايا سياسات التنمية والشؤون الإنسانية. ويمكن تحميل التقرير بالكامل من موقع أوكسفام على: [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)

ملحوظة المؤلف: هناك نص باللغة الإنجليزية الموثوقة بشأن جنوب السودان . وبينما اجتهد المؤلفون في التحقق من جميع الإحصاءات الواردة في هذا التقرير ، فيما وقعت بعض الأخطاء في التقديرات والأرقام. وقدر الإمكان ، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير صحيحة لحظة دخول التقرير المطبعة.

يمكن استخدام نص الورقة البحثية بلا مقابل في أغراض الترويج وتنظيم الحملات والتعليم والبحوث، شريطة ذكر المصدر كاملاً لدى استخدامه كمراجعة. ويطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية لهذا البحث أن يطلعه من يستخدمون البحث لأي غرض على استخدامهم له لأغراض قياس وتقدير تأثير البحث . ويجب الحصول على إذن قبل نسخ البحث لأي أغراض أخرى وقبل إعادة استخدامه في مطبوعات أخرى أو لدى ترجمته أو اقتباس أجزاء منه، ويمكن المطالبة بدفع مقابل مادي في أي من هذه الأغراض . البريد الإلكتروني: [publish@oxfam.org.uk](mailto:publish@oxfam.org.uk)

لمزيد من المعلومات عن القضايا المُثارَة فـ : ي هذه الورقة البحثية، برجاء الاتصال على [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

**[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)**